جامعة آل البيـــت
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم اقتصاد المال والأعمال

جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

أثر الصادرات والمستوردات وحوالات العاملين على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

The Impact of Exports , Imports and Remittances on Economic Growth in Jordan for the Period ١٩٩٠-٢٠١٧

إعداد الطالب

أنمار علي نبع الصبيحي

١٧٢٠٥٠٧٠٢٥

إشراف الدكتور

علي مصطفى القضاة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاد المال

والأعمال

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الصيفي

٢٠١٩/٢٠١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا الطالب انمار علي نبع صايل الصبيحي أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخة من رسالتي إلى المكاتب أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / ٧ /٢٠١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وانظمتها وتعليماتها

الطالب: انمار علي نبع صايل الصبيحي **الرقم الجامعي: ١٧٢٠٥٠٧٠٢٥**

تخصص: اقتصاد المال والأعمال **كلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية**

أعلن باني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان :

أثر الصادرات والمستوردات وحوالات العاملين على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والاطاريح العلمية. كما إني أعلن بان رسالتي غير منقولة أو مستله من رسائل أو اطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون إن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر من مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع: ..... **التاريخ:** .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

نوقشت هذه الرسالة بعنوان:

أثر الصادرات والمستوردات وحوالات العاملين على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1990-2017)

The Impact of Exports , Imports and Remittances on Economic Growth in Jordan for the Period 1990-2017

وأجيزت بتاريخ: 2019/7/10م

إعداد

انمار علي نبع صايل الصبيحي

إشراف الدكتور

علي مصطفى القضاة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. علي مصطفى القضاة	(مشرفاً ورئيساً)	.....
أ.د. حسين على الزيود	(عضواً)	.....
أ.د. عمر ياسين خضيرات	(عضواً خارجياً)	.....

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

لو جمعت حروف أبجديتي لوصفكم لعجزت الانامل ان ترد

الجميلا

إلى من بعثه الله رحمةً للعالمين محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم

إلى من وضع حجر الأساس ومرشدي نحو النور والدي العزيز

إلى رمز التضحية والإيثار ودعواتها سر توفيقي والدتي الغالية

إلى من ذللوا أمامي كل الصعاب ورفعوا من همتي إخوتي وأخواتي

إلى من ألهموني العزم من مصابيح العلم والمعرفة أساتذتي الكرام

إلى من آنست بصحبتهم معزةً وامتنانا أصدقائي الأعزاء

إلى من فارقونا والتحقوا بالرفيق الأعلى شهداؤنا الأبرار

إليكم أهدي هذا الجهد المتواضع

" الباحث "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلوات وأتم التسليم.

وبعد أن منّ الله عليّ إنجاز هذه الرسالة، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور (علي القضاة) لتفضله قبول الإشراف على رسالتي، ولما تكبده من عناء القراءة وما أبداه من ملاحظات رصينة وتوجيهات علمية سديدة ونصائح قيمة، وأدين له بالفضل من بعد الله على ما منحني من وقت ومساعدة لا تقدر بثمن لتظهر الرسالة على أحسن صورة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تكرموا وتفضلوا بقراءة هذه الرسالة. والى أساتذتي الاكارم في قسم الاقتصاد المال والأعمال الذين كان لهم الفضل في انجاز هذه الدراسة. كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى جامعة آل البيت التي احتضنتنا في غربتنا وقدمت الكثير لنا.

..... والله ولي التوفيق والحمد لله رب العالمين .....

"**الباحث**"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

تفويض..... ب
اقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وانظمتها وتعليماتها ..... ج
قرار لجنة المناقشة ..... د
الإهداء ..... ه
شكر وتقدير..... و
قائمة المحتويات..... ز
قائمة الجداول..... ط
قائمة الأشكال..... ي
الملخص..... ك
Abstract..... م
الفصل الأول الإطار العام للدراسة..... ١
١-١ المقدمة: ٢
١-٢ أهمية الدراسة: ٣
١-٣ مشكلة الدراسة وتساؤلاتها: ٣
١-٤ أهداف الدراسة:..... ٤
١-٥ منهجية الدراسة: ٤
١-٦ التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة..... ٥
١-٧ مصادر البيانات: ٥
١-٨ فترة الدراسة:..... ٥
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة ٦
تمهيد..... ٧
٢. ١ المبحث الأول: الصادراتExports ٧
٢,٢: المبحث الثاني: المستوردات Imports ١٣
٢. ٣: المبحث الثالث: حوالات العاملين Workers' remittances ١٨
٢. ٤. المبحث الرابع: الصدمات الاقتصادية للصادرات والمستوردات وحوالات العاملين..... ٢٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. ٥. المبحث الخامس: التجارة الخارجية في النظريات الاقتصادية ٣١
٢. ٦: المبحث السادس: النمو الاقتصاديEconomic Growth ٣٧
٢-٧: المبحث السابع: الدراسات السابقة ٥٢
الفصل الثالث الصادرات والمستوردات وحوالات العاملين ودورها في النمو الاقتصادي في الأردن.... ٦٨
للفترة (١٩٩٠-٢٠١٧) ٦٨
تمهيد ٦٩
١,٣. تطور الصادرات خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٧) ٦٩
٢,٣. تطور المستوردات خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٧) ٧٣
٣,٣. تطور حوالات العاملين خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٧) ٧٦
٤,٣. تطور النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٧) ٧٨
الفصل الرابع التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج ٨١
تمهيد: ٨٢
٤-١ مصادر جمع المعلومات: ٨٢
٤-٢ الاختبارات المستخدمة: ٨٣
٤-٣ اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test): ٨٤
٤-٤ اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: ٨٧
٤-٥ اختبار الارتباط الذاتي: ٨٨
٤-٦ اختبار تجانس التباين للأخطاء: ٩٠
٤-٧ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: ٩١
٤-٨ نموذج الدراسة: ٩٢
٤-٩فرضيات الدراسة: ٩٣
الفصل الخامس النتائج والتوصيات ٩٦
٥-١ النتائج: ٩٧
٥-٢ التوصيات: ١٠٠
قائمة المراجع ١٠١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع
٣-١	تطور الصادرات في الاقتصاد الأردني
٣-٢	تطور المستوردات في الاقتصاد الأردني
٣-٣	تطور حوالات العاملين في الاقتصاد الأردني
٣-٤	تطور النمو الاقتصادي في الاقتصاد الأردني
٤-١	اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور(ADF)
٤-٢	نتائج اختبار الارتباط الذاتي
٤-٣	نتائج اختبار تجانس التباين
٤-٤	نتائج اختبار الانحدار المتعدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الموضوع
٣-١	النمو الاقتصادي والنمو في الصادرات
٣-٢	النمو الاقتصادي والنمو في المستوردات
٣-٣	النمو الاقتصادي والنمو في حوالات العاملين
٤-١	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر الصادرات والمستوردات وحوالات العاملين على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

إعداد

أنمار علي نبع الصبيحي

إشراف الدكتور

علي مصطفى القضاة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار اثر الصادرات والمستوردات وحوالات العاملين على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠١٧) واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى لاختبار فرضيات الدراسة وتوصلت الدراسة إلى ان الصادرات لها تأثير ايجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأردن حيث كان معامل الصادرات ٠.٩٦% أي انه إذا زادت الصادرات بنسبة ١% فان النمو الاقتصادي سيزداد بنسبة ٠.٩٦% كما أشارت النتائج إلى ان حوالات العاملين لها تأثير ايجابي وذو دالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأردن وكان معامل حوالات العاملين ١,٢٩ أي انه إذا زادت حوالات العاملين بنسبة ١% فان النمو الاقتصادي يزداد بنسبة ١,٢٩% أما المستوردات فلم يكن لها تأثير ذو دلالة إحصائية

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:لقد كان للصادرات تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي لذا توصي الدراسة على أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في الأردن العمل على اتخاذ كافة الإجراءات للعمل على زيادة الصادرات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Impact of Exports , Imports and Remittances on Economic Growth in Jordan for the Period ١٩٩٠-٢٠١٧

Prepared by:
Anmar Ali Nabaa ALSubaihi

Supervisor:
Dr: Ali Mustafa Al-Qudah

Abstract

This study aimed to examine the Impact of exports, imports and remittances on the economic growth in Jordan for the period ١٩٩٠-٢٠١٧. The study used the multiple linear regression model and the OLS method to examine the hypotheses of the study. The study concluded that the exports have a positive and statistical significant impact on economic growth in Jordan Where the coefficient of exports is ٠.٩٦٪ this means if exports increased by ١٪, economic growth will be increased by ٠.٩٦٪. The results also indicated that the remittances of workers have a positive and statistical significant impact on the economic growth in Jordan, this means if remittances increased by ١٪, economic growth will be increased by ١,٢٩٪. and the study results shows that imports have a negative but not significant impact on economic growth in Jordan. The study reached a number of recommendations, the most important of which is that Exports have a positive and significant impact on economic growth. Therefore, the study recommends that political and economic decision-makers in Jordan to take all procedures to increase exports and thus increase economic growth.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة:

ويعتبر قطاع التجارة الخارجية بشقيه (الصادرات والمستوردات) من القطاعات الاقتصادية الهامة لدورها في النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية لكون الاقتصاد الأردني اقتصاداً مفتوحاً على العالم الخارجي ومرتبطاً به على المستويين الإقليمي والدولي ويتأثر بهذه المتغيرات مما ينعكس تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي ودخل الفرد. وتعتبر حوالات العاملين من مصادر الدخل الهامة في البلدان النامية ومنها الأردن ولها دور في رفع حجم الاستثمار والاستهلاك وتقليل العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي رفع معدل النمو وخفض معدل الفقر .

يُعتبر النمو الاقتصادي (Economic Growth) من أهم المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة لفترة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من الزيادة في معدل النمو السكاني، على أن يتم الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة في البلد يوازي هذه الوفرة لتقديم الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد من النضوب ويتجلى النمو الاقتصادي بالتغير في النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي ومن سنة إلى أخرى وبالزيادة الحاصلة في دخل الفرد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونظراً الآراء حول طبيعة العلاقة بين الصادرات والمستوردات وحوالات العاملين وعلاقتها بالنمو الاقتصادي جاءت هذه الدراسة لاختبار اثر كلاً من الصادرات والمستوردات وحوالات العاملين على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة ١٩٩٠-٢٠١٧.

١-٢ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية وحوالات العاملين وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن وكذلك تكمن الأهمية في فترة الدراسة خصوصاً ان الاقتصاد الأردني يعاني من تدني في معدلات النمو الاقتصادي وقد اتخذت المملكة سياسات جادة للنهوض بالاقتصاد ودعم عملية النمو الاقتصادي بالإضافة إلى سعي الدراسة إلى الوصول إلى نتائج وتوصيات من شأنها ان يستفيد منها أصحاب القرار السياسي والاقتصادي لتطوير النمو في الاقتصاد الأردني

١-٣ مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تأتي مشكلة الدراسة من كون الاقتصاد الأردني يعاني من انخفاض في معدل النمو الاقتصادي وتباين معدل نموه خلال فترة الدراسة لعدة أسباب خارجية وداخلية،وقد جاءت هذه الدراسة سعياً للإجابة على الأسئلة التالية:

١-ما مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن؟

٢-ما مدى تأثير المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن؟

٣-ما مدى تأثير حوالات العاملين على النمو الاقتصادي في الأردن؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٤ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١- دراسة وتحليل مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن.

٢- دراسة وتحليل مدى تأثير المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن.

٣- دراسة وتحليل مدى تأثير حوالات العاملين على النمو الاقتصادي في الأردن.

١-٥ منهجية الدراسة:

لقد اختارت الدراسة هذه الفترة الزمنية نظراً لما شهده الأردن خلالها من تقلبات اقتصادية وسياسية عديدة، ابتداءً بالتضخم السكاني متمثلًا بحرب الخليج وعودة المغتربين من الكويت ١٩٩٠، وعلى المستوى الاقتصادي فقد كان ظهور العولمة، ونشأة منظمة التجارة الدولية عام (١٩٩٥)، والتوجهات الأردنية نحو الخصخصة ابتداء من عام (١٩٩٨).

تم استخدام منهج التحليل الوصفي والقياسي في تحليل متغيرات الدراسة بالاعتماد على البيانات المنشورات لدى البنك المركزي الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٦ التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: يتم التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار سنة الأساس لعام ٢٠١٠.

الصـــادرات: تعبر عن حجم الصـــادرات من السلع والخدمات في الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة.

المستوردات: تعبر عن حجم المستوردات من السلع والخدمات في الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة.

حوالات العاملين: يعبر عنها بالتحويلات الجارية، وتتضـــمن الســـلع والأصـــول المالية للمهاجرين أو العاملين المقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أكثر.

١-٧ مصادر البيانات:

اســـتخدمت الدراســـة المصادر الثانوية: والمتعلقة بالبيانات والتي تم الحصول عليها من بيانات البنك المركزي الأردني والكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرســـائل الجامعية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة لتغطية الإطار النظري والمنهجية وتحليل النتائج.

١-٨ فترة الدراسة:

اعتمدت الدراســـة على الفترة ما بين ١٩٩٠-٢٠١٧ وهي الفترة التي تتوفر فيها البيانات الخاصة بالدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

للصـــادرات دور مهم في اقتصـــاد البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء كونها متغيرات مهما يجلب للبلد الموارد المالية لتطوير امكانات الاقتصـــاد ولهذا تعد الصادرات متغير مهما له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي للبلدان المصدره .

٢. ١ المبحث الأول: الصادرات Exports

٢. ١. ١. مفهوم الصادرات

تُعتبر الصادرات من المتغيرات المهمة؛ نظراً للأهمية التي تحتلها من حيث قدرتها في الحفاظ أو زيادة الدخل الوطني للدول المتقدمة، وتحقيق النمو الاقتصادي بالنسبة للدول النامية، كونها أحد المتغيرات التفسيرية في دالة النمو، ولهذا تسعى الدول المتقدمة والدول النامية على حدٍ ســـواء إلى زيادة الصـــادرات وفتح الأسواق العالمية، ومواجهة المنافسة المتزايدة (الزيود،وبوالشعور، ٢٠١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعُرفت الصـــادرات: (النجار، ٢٠٠٢): على أنها قدرة الدولة ممثلة في جهازها الإنتاجي على تحقيق تدفقات ســـلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأســـواق عالمية ودولية أخرى لغرض تحقيق أهداف الصادرات من قيمة مضافة، وتوسع انتشار فرص العمل، والتعرف على ثقافات وتكنولوجيا جديدة وغيرها.

ويعرفها الباحث: على انها القدرة على خلق تدفقات ســـلعية وخدمية إلى الأسواق العالمية كونها من المتغيرات التي يعتمد عليها النمو الاقتصـــادي ولها دور في تعزيز الميزان التجاري وخلق فرص عمل لأبناء البلد.

٢. ١. ٢ . أهمية الصادرات

تكمن أهمية الصـــادرات كونها تسهم في خلق فرص عمل جديدة، وتوسيع الطاقة الإنتاجية، وجلب الاســـتثمار الأجنبي والاســـتثمار الخاص المحلي، وتساعد على أصلاح العجز في الميزان التجاري، كما تســـهم أيضا في تحسين مستوى كفاءة الإنتاج، من خلال خلق بيئة تنافســـية تسهم في تحسين جودة المنتجات الوطنية بما يتلائم والبيئة المنافسة في السوق العالمية (قريبي ، ٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. ١. ٣. محددات الصادرات

يرى(الغزو، ٢٠١٧) ان التغيّر في الصـــادرات إلى تغيرات مضاعفة في الدخل. ومن أهم محددات الصادرات مستويات الدخل في البلدان الأجنبية؛ كون الدخول المرتفعة ترفع من مســـتويات الطلب الكلي على السلع والخدمات، وتؤدي إلى زيادة المستوردات. وينعكس ذلك على البلدان منخفضة الدخل، والتي يكون طلبها الكلي على السلع المستوردة أقل ويتضح ذلك بالنقاط التالية:

أ- مدى منافســـة السلع المراد تصديرها مع السلع المشابهة في الأسواق الأجنبية من حيث الســـعر والنوعية، وهذا يتطلب كفاءة وفعالية مرتفعة لإنتاج الســـلع التصـــديرية بمواصـــفات مقبولة عالمياً، إضافة إلى المقدرة على تصدير السلع بأسعار تنافسية في الأسواق الدولية.

ب- سعر الصرف: البلدان ذات العملة القوية تكون أقل قدرة على التصدير مقارنة بالبلدان ذات العملات الضعيفة، والتي تستطيع بدورها التصدير بشكل أفضل بسبب انخفاض أسعار منتجاتها مقارنة بالدول ذات العملات القوية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. ١. ٤. الصادرات والنمو الاقتصادي:

تؤكد المدرســـة التجارية ان تحقيق الثروة لأي امة من الأمم يتم من خلال حصول فائض في الميزان التجاري ويكون حجم الصادرات أكبر من حجم المستوردات، مما يبرز أهمية الصـــادرات بالنسبة لأصحاب هذا الفكر وهذه الزيادة في الصادرات تسهم في زيادة حجم الذهب والفضـــة للدولة على عكس المستوردات التي تسهم في نقصانهما، واعتقادها أن الثروة تقدر بما تملكه من ذهب وفضة.

أما الفكر الكلاســـيكي الذي يرجع إلى أوائل القرن الثامن عشـــر، فقد اعتقدوا أن تحرير التجارة أمر مهم لتحقيق المكاسب من التجارة، وتحقيق وفرة الغلة المتزايدة، ويرى أدم ســـميث وهو مؤســـس نظرية الميزة المطلقة للتجارة (absolute advantage) أن الفوائد من التجارة الخارجية تكمن في مســـاهمتها في تكوين تراكم رأس المال الذي يعتبر وســـيلة لتوزيع الموارد الاقتصادية بالشكل الأمثل، كما تعمل التجارة الخارجية أيضا على تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي (مهنى، ٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتؤكد المدرســـة الكلاسيكية على تحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي من خلال نظرية التوافر النسبي لعوامل الانتاج (نظرية هكشر- اوصلين)، إذ تفترض هذه النظرية وجود دولتين (دولة (١)، ودولة (٢)) وعنصـــرين إنتاج (العمالة ورأس المال) ووجود سلعتين (x,y)، وأن السوق تحت المنافسة الكاملة، وأن كل دولة لديها عنصر وفير من عناصر الإنتاج (العمالة أو رأس المال)، وعلى سبيل المثال الدولة (١) لديها وفرة في عنصـــر العمالة والدولة (٢) لديها وفرة في عنصر رأس المال، أي أن نسبة العمالة إلى رأس المال في دولة (١) أكبر من دولة (٢)، ونسبة رأس المال إلى العمالة في دولة (٢) أكبر من دولة (١)، وتفترض أيضا أن السلع (x) كثيفة الاستخدام لعنصر رأس المال وأن الســـلع (y) كثيفة الاستخدام لعنصر العمالة. وفي ضوء ذلك وحسب النظرية فأن كل دولة تقوم بالتخصـــص في إنتاج سلعة كثيفة الاستخدام للعنصر الوفير فيها، أي أن الدولة (١) تقوم بالتخصـــص في إنتاج السلعة (y)، والدولة (٢) تقوم بالتخصص في إنتاج السلع (x) ونتيجة للتخصص في الإنتاج وفي ظل التجارة الحرة كونها تؤثر على أسعار السلع نتيجة زيادة الطلب عليها، ويؤدي ذلك إلى التأثير أيضا على أسعار عناصر الإنتاج، وهذا بدوره يؤثر على الدخل مما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل، وينتج عن ذلك تحقيق مستوى رفاهية أكبر للمجتمع (Salvatore, ٢٠١٣).

من ثم جاء ديفيد ريكاردو بنظرية (الميزة النســـبية)، إذ برز دور التجارة بشـــقيها الصـــادرات والمســـتوردات بشكل أكبر من أدم سميث، وركز على الاستفادة من مكاسب التجارة لجميع الدول بما فيها الدول التي ليس لديها ميزة مطلقة في الإنتاج، ويمكن للدولة الاستفادة من الميزة النسبية من خلال مبدأ تقسيم العمل (القريشي، ٢٠٠٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى أصـــحاب الفكر الكنزي (الحديث)، أن الصـــادرات تســـهم في زيادة الدخل القومي من خلال الزيادة في الأنفاق. وأضـــاف بعض الاقتصاديين افكاراً جديدة، إذ يرى "Myrdal" أن الدول الرأسمالية هي التي تسيطر على العلاقات الاقتصادية، وتستغل وتنهب خيرات الدول النامية بالتالي فالصادرات لا تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي. أما عن "Nurkse" يرى بأن التجارة الدولية تســـهم في إدارة وتوزيع الموارد بالشكل الأمثل، وأنها أداة نمو اقتصادي (الشعلان، ١٩٩٩).

وتُعتبر الصـــادرات من أهم مصـــادر العملة الأجنبية مما ينعكس بالإيجاب على تحسين القدرة الشرائية، وليس هذا فقط، بل تتعدى إلى الدفع بالإنتاج الوطني إلى التحسن والتنوع والاهتمام بالجودة وتوســـيع حجم الإنتاج مما يساهم في زيادة نمو الناتج المحلي، وهذا يؤدي بالتأكيد إلى زيادة المدخرات الوطنية، كما أن زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ستنعكس على تنمية مختلف القطاعات الخدمية والإنتاجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢,٢: المبحث الثاني: المستوردات Imports

تمهيد

المســـتوردات تجلب من دول الى دول التي بحاجة لها وتدفع مبالغ نقدية تســـاوي قيمة الســـلعة المستوردة ولها تاثير سلبي على النمو الاقتصادي كونها تساهم في نقل عملة البلد المســـتوردة الى البلد المصدر مما ينعكس على النشاط الاقتصادي وتؤدي الى تقليل دخل الفرد مما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات.

٢. ٢ . ١. مفهوم المستوردات

المستوردات سلعة أو خدمة تجلب من دولة لأخرى، ويتم شحن البضائع بوسائل مختلفة إلى الدول الأجنبية، وقد شكلت المستوردات والصادرات أساس التجارة الدولية، فإذا كانت قيمة المستوردات التي تدخل الدولة أكبر من قيمة الصادرات، فإن الدولة تعتبر لديها ميزان تجاري سلبي. والمستوردات في دولة معينة هي صادرات دولة أخرى.

والمستوردات هي نشاط إدخال البضائع إلى المنطقة الجمركية. ويمكن تفسيره على أنها أنشطة إدخال البضائع من بلد أجنبي إلى بلد آخر في المنطقة الجمركية (Susilo، ٢٠٠٨).

وتستورد معظم الدول السلع التي لا تستطيع المصانع المحلية إنتاجها بنفس الكفاءة أو بسعر أرخص مثل الدولة المصدرة، كما تستورد المواد الخام أو السلع غير المتوفرة على حدودها، على سبيل المثال، تستورد العديد من الدول النفط كونها لا تستطيع إنتاجه محليا أو عدم قدرتها على إنتاج ما يكفي لتلبية احتياجاتها من الطلب، وغالبا ما تذكر في اتفاقات التجارة الحرة وجداول التعريفات للسلع والمواد الأقل تكلفة لاستيرادها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأشار (AMADEO٢٠١٨,) بان المستوردات هي سلع وخدمات أجنبية اشتراها سكان بلد معين (السكان، المواطنين، الشركات، والحكومة). بغض النظر عن ماهية المستوردات أو كيف يتم إرسالها، ويمكن شحنها أو إرسالها عبر البريد الإلكتروني أو حتى حملها في حقائب شخصية على متن الطائرة. إذا تم إنتاجها في بلد أجنبي وبيعها لسكان محليين، فهي مستوردة. وتعتبر المنتجات والخدمات السياحية من المستوردات. عندما تسافر خارج البلاد، فأنت تستورد أي تذكارات اشتريتها في رحلتك.

ويعرفها الباحث: سلع وخدمات يتم إنتاجها في بلد أجنبي ويحتاجها البلد المستورد لسد النقص ويتم الحصول عليها عن طريق الموانئ والنقل البري والبريد الالكتروني والطائرات.

٢,٢. ٢. آثار المستوردات.

لقد أثر ظهور الاتفاقيات التجارية على مستوى المستوردات وحرية حركة السلع والمواد داخل الدول الموقعة لتلك الاتفاقيات، وأدى الاعتماد على المستوردات من أماكن العمل قليلة الكلفة إلى انخفاض في وظائف التصنيع، وتفتح التجارة الحرة القدرة على استيراد السلع والمواد الخام من مناطق الإنتاج الأقل كلفة وتقلل الاعتماد على السلع المحلية

١- انخفاض النمو الاقتصادي للبلدان المستوردة لهروب رؤوس الاموال الى الخارج مقابل اقتناء السلع والخدمات

٢- نقل التضخم من البلدان المنتجة الى البلد المستورد

٣- التأثير على القيمة المحلية للبلد المستورد من خلال تغيير سعر صرف العملة المحلية مقابل سعر العملة الاجنبية

٤- انخفاض مدخرات الافراد وتوجههم للحصول على اكبر عدد من السلع المستوردة من الخارج وعدم تركيزهم على السلع الضرورية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- التأثير على الاستثمارات المحلية

٦- المساهمة في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة مما ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي.(Susilo، ٢٠٠٨).

٢. ٢. ٣. محددات المستوردات.

تحدث المستوردات عادة تأثير سلبي على الطلب الكلي، فزيادة المستوردات تعني زيادة الإنفاق على السلع الأجنبية. وبعبارة أخرى تعتبر المستوردات على أنها تسرب من الدخل القومي للخارج، وفيما يلي أهم العوامل المحددة للمستوردات (الغزو، ٢٠١٧):

أ- الدخل المحلي: فكلما ارتفعت دخول الأفراد كلما زاد طلبهم على مختلف السلع والخدمات بما في ذلك المنتجات الأجنبية، وهنا تظهر العلاقة الطردية الايجابية بين الدخل وحجم المستوردات.

ب- الذوق المحلي إزاء المنتجات الأجنبية، فذوق المستهلك يعتمد إلى حد كبير على ثقافة المجتمعات ومدى تفضيلهم لسلع وخدمات معينة دون سواها. كالطلب على العطور الفرنسية، أو الساعات السويسرية.

ج- أسعار المنتجات الأجنبية: كلما كانت أسعار المنتجات الأجنبية منخفضة مقارنة بنظيرتها من المنتجات المحلية، زاد الطلب عليها، والعكس بالعكس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- قيمة صرف العملة: كما هو الحال بالنسبة للصادرات، تتأثر المستوردات بقوة العملة ولكن على شكل معاكس مقارنة بتأثير الصادرات، فكلما كانت العملة الوطنية قوية، كلما زادت الجاذبية للمستوردات من البلدان ذات العملات المنخفضة، وتنخفض جاذبية البلدان ذات العملات الضعيفة على المستوردات.

٢. ٢. ٤. المستوردات والنمو الاقتصادي:

للمستوردات تأثير على النمو الاقتصادي وقد يكون تأثيرها مختلف عن الصادرات وان نقل وسائل التطور التكنولوجي يتم من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية عن طريق المستوردات ولها دور هام في النمو الاقتصادي ويمكن ان تكون المستوردات قناة للنمو الاقتصادي طويل الأجل لأنها توفر للشركات المحلية إمكانية الوصول إلى التكنولوجية والمعرفة وتكون المعرفة الخارجية للأبحاث مصدراً مهماً لنمو الإنتاجية لان التقنيات المتطورة عادة ما تكون مدمجة مع السلع الوسيطة المستوردة مثل أجهزة الكمبيوتر والآلات الدقيقة والمعدات (Mazumdar, ٢٠٠٢).

وتؤكد النظرية الكلاسيكية ان كل سياسة تزيد من فاعلية الاقتصاد تؤدي إلى نمو سريع وزيادة الدخول ثم زيادة الادخار والاستثمار وأكدوا على تحرير التجارة ، أما النظرية الحديثة فقد أكدت على تحرير التجارة ودورها في التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي بين الدول. وبالتالي، فإن المستوردات الأجنبية مصدر من مصادر عوامل الإنتاج التي تعتمد على التكنولوجيا. ويتم التعامل مع المستوردات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كوسيلة لنقل التكنولوجيا التي تلعب دورا أكثر أهمية في النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك تؤثر المستوردات على نمو الإنتاجية من خلال تأثيرها على الابتكار المحلي ومن خلال المنافسة (Hashim & Masih, ٢٠١٤).

كما يؤثر إحلال المستوردات على النمو الاقتصادي تأثيراً عكسيًا، الأمر الذي يعني أن زيادة المستوردات تؤثر إيجابيًا على النمو الاقتصادي، وإن نمو الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على المستوردات سواء كانت رأسمالية أو مواد خام أو استهلاكية (الشريف،١٩٩٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. ٣: المبحث الثالث: حوالات العاملين Workers' remittances

تمهيد

لحوالات العاملين دور مهم في النشـــاط الاقتصادي للبلد كونها تجلب عملة اجنبية للبلد مما تدعم اقتصـــادة ولها تاثير ايجابي على النمو الاقتصادي للبلد وينعكس ذلك على دخل الفرد والرفاه الاقتصاد له مما يؤدي على زيادة الطلب على السلع والخدمات وينعكس ايجابا على الناتج المحلي الاجمالي.

تُعتبر حوالات خاصـــةً من جانب واحد، يتضـــمنها الحســـاب الجاري في ميزان المدفوعات، والتي يقوم بها المهاجرون المُســـتخدمون في بلد الاستقبال الجديد، ويعتبرون مقيمين فيه ببقائهم لمدة عام أو أكثر، وهي تختلف عن "عائد العمل غير المتضـــمن في مكان آخر" الذي يرتبط بالأفراد الذين يمكثون في بلد الاستقبال لمدة أقل من سنة ويُعتبرون غير مقيمين فيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. ٣. ١ مفهوم حوالات العاملين:

وعرفه نجا (٢٠١٦): بأنها تحويلات نقدية مرسلة من طرف العمال المهاجرين في البلاد التي يعملون بها على أساس الإقامة لمدة سنة أو أكثر، إلى أشخاص من البلاد التي جاؤوا منها (أنموذجيا الأسرة) على شكل مدفوعات صغيرة ومتكررة.

ويعرفها الباحث: مبالغ يرسلها المهاجرين من البلاد التي يعملون بها على أساس الإقامة لمدة سنة إلى أشخاص من البلاد التي جاءوا منها.

٢,٣,٢ انواع حوالات العاملين:

إذا اعتبرنا حوالات العاملين في الخارج هو عائد خدمة حقيقية يدخل ضمن التحصيلات الجارية لميزان المدفوعات، فأن طبيعة هذه الحوالات ومكوناتها تحدد كيفية إدماجها في الحسابات الجارية، وبالتالي يمكن تصنيف حوالات العاملين إلى ما يلي (الفرجاني،١٩٨٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ــ الحوالات النقدية

تعد الحوالات النقدية من مصـــادر النقد الأجنبي المتدفق للدول الأصـــل من قبل المهتجرين أو العاملين لدولتهم، وتتضمن هذه الحوالات ما يلي:

أـــــ مبالغ نقدية محولة من خلال المصارف الرسمية بشكل مباشر، إذ يتم تحويل المبالغ مباشرة عبر المصارف المعتمدة في البلد المرسل إليه الحوالات، بالتالي تتم عملية حصر قيمة الحوالات بسهولة.

ب ـــــ مبالغ يملكها العائدين من الخارج ســـواء العاملين أو المهاجرين وتشكل قيمة هذه الحوالات جزء كبير من مدخرات العاملين في الخارج، وهذا المبالغ تتفق من خلال قنوات الاستهلال الشخصي، أو الادخار في البنوك، أو من خلال الاستهلاك الخاص.

٢ــ الحوالات العينية

تشـــكل الحوالات العينية كل ما يتم إدخاله من قبل العاملين في الخارج او من المهاجرين الى بلدهم الأم، إما بصـــحبتهم أو من خلال البريد، أو بالشـــحن، وتشمل هذه الحوالات الهدايا، والمجوهرات، والأجهزة الالكترونية والكهربائية، وغيرها، ويقدر حجم هذه الحوالات من إجمالي الحوالات الخارجية ما يقارب ٤٠% من إجمالي الحوالات النقدية (De Hass,٢٠٠٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢,٣,٣.أهمية حوالات العاملين

تشـــير الدراسات إلى ان الأموال المحولة من المهاجرين أو العاملين في الخارج إلى دولهم الأم معظمها يتم إنفاقها كمصـــاريف شخصية وعائلية، أو لشراء الأصول المالية أو عبر الاستثمار الخاص وغيرها، بالتالي قد يعود ذلك بالأثر الإيجابي على الاقتصاد الكلي اذ تمت إدارتها بشكل سليم (الفرجاني،١٩٨٨).

٢. ٣. ٤. محددات حوالات العاملين:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حوالات العاملين وطرق احتســـابها، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات رئيسة وُجد أنها الأكثر أهمية (حسين، ١٩٩٢).

المجموعة الأولى: العوامل التي تنتمي إلى المهاجرين أنفسهم

الخصائص السكانية للمهاجرين: كالعمر والجنس ومستوى التعليم والمستوى الوظيفي بالإضافة إلى الحالة الاجتماعية وصلات المهاجر في دول الأصل والدول المضيفة.

وتجدر الإشارة إلى دراسة (Stark,١٩٨٥) بعنوان حوافز الحوالات، والتي تعتبر مرجعاً في اقتصـــاديات الهجرة والتحويلات، إذ تضمنت تفسير الدوافع للعاملين أو الدوافع الذاتية للحوالات، وهي (OCED,٢٠٠٦):

أ- الإيثار الصـــافي (أي التحويل لغرض توفير احتياجات أفراد الأســـرة) وهُنا تدخل دالة المنفعة لأفراد الأســـرة ضـــمن دالة الرفاهية أو منفعة المهاجر. ويتم تحديدها على أســـاس معدل متوسط فرد للاستهلاك والذي يعتمد على تدفقات حوالات العاملين في الخارج.

ب- المصلحة الشخصية الصافية: وهي عكس الإيثار الصافي، إذ يقوم العاملين بالتحويل لدوافع ذاتية مثل إنشاء ثروة أو الاستثمار في الأصول الرأسمالية كالعقارات وغيرها.

ج- الإيثار المعتدل: وهنا ممكن أن تكون المنفعة متبادلة بين الأفراد وأســـرهم في دول الأصـــل، كأن يتم تعليم الفرد من مصـــدر مالي لأســـرته (استثمار في رأس المال البشري)، وبناءً على ذلك فإن احتمال هجرته يرتفع بسبب ارتفاع تعليمه، وهنا تعتبر عملية الحوالات المالية لأسرته عائداً على الاستثمار بالنسبة للأسرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الممكن أن يكون قرار الهجرة قراراً متعلقاً بتوزيع المخاطر، كأن يقوم أحد أفراد الأسـرة التي تعمل في الزراعة بالهجرة وإرسـال تحويلاته ليعوض خطر فشـل المحاصيل الزراعية.

المجموعة الثانية: العوامل التي تنتمي إلى الدول المستوردة للعمالة.

تُعتبر حوالات العاملين متغيراً داخلياً (endogenous) في إطار إنموذج اقتصـادي كلي كبير للدولة المسـتوردة للعمالة، فالدولة المضـيفة سوف تلعب دوراً في تحديد حجم تدفقات حوالات العاملين إلى الخارج وهذا يتم تحديده بعدة عوامل أهمها (صيدم،٢٠٠٧):

أ- درجة التقلب في النشاط الاقتصادي للبلد المُضيف، وتشمل التقلبات جميع مستويات الدورة الاقتصادية والاقتصاد الكلي من إنتاج وأسعار وعمالة.

ب- التضـخم: ويؤثر التضـخم بشكل أساسي في كمية المدخرات التي يمكن أن يحققها العمال أثناء إقامتهم في الدولة المضيفة، وبالتالي كمية حوالاتهم.

ج- معدل العائد على الأصـول الاسـتثمارية: يعتمد على اتجاه العاملين في تحويل مدخراتهم للاستثمار في دول الأصل أو الدول المُضيفة، فمثلًا لا يرغب المهاجرون إلى دول الخليج في اسـتثمار دخولهم في أصول استثمارية طويلة الأجل فيها، لان فرصة الحصول على جنسية أو إقامة دائمة هي فرصة شبه مستحيلة.

د- درجة الاسـتقرار السياسي للدولة المُضيفة. فكلما زادت درجة الاستقرار السياسي للدولة المُضـيفة كلما مال المُهاجرون نحو تأجيل قرار تحويل مدخراتهم، والعكس بالعكس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعة الثالثة: العوامل التي تنتمي إلى دول الأصل (الدول المصدرة للعمالة).

وهنا تعتمد على عوامل متعلقة بالسياسات الاقتصادية الحكومية: إذ تعمل البلدان المصدرة للعمالة على بناء سياسات لزيادة حجم تدفق الحوالات المالية وتعزيز تحويلها عبر القنوات الرسمية، ومن هذه السياسات:

أ- سياسة الضرائب على الحوالات: مثل الإعفاءات التي تقدم على الدخل المتأتي من الحوالات المالية من الضرائب إذا تم تحويلها ضمن قنوات رسمية.

ب- منح امتيازات جمركية لواردات المهاجرين: كالإعفاءات المقدمة على السيارات السياحية الخاصة أو الأثاث والأجهزة المستعملة عند العودة النهائية

ج-الترخيص الممنوح للبنوك المحلية للعمل بالخارج، كأن تسمح الحكومة للمؤسسات المالية المحلية بفتح فروع لها في دول أخرى وتقديم التسهيلات للعاملين من دولتها في تلك البلدان. (world bank,٢٠١٦)

٢. ٣. ٥. أشكال وطرق احتساب حوالات العاملين:

إذا اعتبرنا إن حوالات العاملين في الخارج هي عائد خدمة حقيقية يدخل ضمن التحصيلات الجارية لميزان المدفوعات، فإن طبيعة هذه الحوالات ومكوناتها تحدد كيفية إدماجها في الحساب الجاري، وتمثل مكوناً نقدياً يتكون من جزء معلن عنه (التحويل عن طريق القنوات الرسمية) وجزء غير معلن عنه (القنوات غير الرسمية؛ كوكلاء للحوالات أو الحوالات المالية المحمولة شخصياً)، ويمكن أن تشمل مكوناً عينياً يمكن تجزئته إلى سلع يستوردها المهاجرون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فتُســـجل كواردات شـــخصـــية، دون تحويل للعملة، أو سلع ترد بشكل شخصي، وبالتالي؛ فإذا اعتبرت المبالغ المحولة عبر القنوات الرســـمية أو الغير رسمية عائد خدمة حقيقية يقدمها العاملون في الخارج، فإنها تعتبر تضخماً مبالغًا فيه لموارد الحساب الجاري بالنقد الأجنبي في موازين المدفوعات للبلدان المصـــدرة للعمالة، كون هذه المبالغ لا تدخل في حوزة السلطات النقدية لهذه البلدان ولا توجه استخدامها (زكي، ١٩٨٧).

وقد يكون صحيحًا أن السلع التي تستورد من خلال المستوردات أنما هي واردات تمول نفســـها بنفســـها من مدخرات المهاجرين، ولا تقوم الحكومات في بلد المنشأ بتحويل النقد الأجنبي بما يلزم لســـداد قيمتها، إلا أنه لا يجوز اعتبارها تحصيلات جارية من النقد الأجنبي، ولا تُســـتخدم لتغطية المســـتوردات الســـلعية أو تمويله عجز ميزان المدفوعات (زكي، ١٩٨٧)

٢. ٣. ٦ حوالات العاملين والنمو الاقتصادي:

تتأثر حوالات العاملين إيجابًا أو ســـلبًا بالوضع الاقتصادي للدول المستضيفة، كون الرفاهية والازدهار الاقتصادي يعتبران من العوامل المشجعة على تدفق حوالات العاملين (صـــيدم، ٢٠٠٧)، وتشـــمل درجة التقلب في النشـــاط الاقتصادي كل مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار، وهي تقلبات منتظمة تدخل ضمن مفهوم الدورات الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبشـــكل عام فإن معدلات النمو الاقتصـــادي تحدد مستويات الأجور التي يحصل عليها المهاجرين من خلال وظائفهم أو من خلال عامل رئيســـي آخر هو مستوى الدخول للمهاجرين في دول المهجر والذي يحدد مقداره الأول الذي يمكن تحويله إلى دولة الأصل (buch& others, ٢٠٠٢).

وكلما ارتفع الميل الحدي للادخار من الحوالات وارتفع الميل للاستيراد من الإنفاق الاســـتهلاكي، كلما انخفضـــت قيمة مضاعف الإنفاق الكلي في اقتصاديات بلدان الأصل، وعلى العكس كلما انخفضت الميول إلى الادخار والمستوردات المستقطعة من الحوالات، كلما ارتفعت قيمة المضـــاعف وانعكس تأثير الحوالات في رفع مستوى الناتج المحلي في بلدان الأصل.

كما تجدر الإشـــارة بصـــفة خاصة إلى الدور الذي تلعبه الحوالات في التأثير على حجم الناتج الزراعي، ويؤدي تحويل المهاجرين مبلغًا نقديًا لأســـرهم في المناطق الريفية على نحو ســـلبي إلى جعل غير المهاجرين عازفين عن العمل في الأرض اعتمادًا على المورد الخارجي، ويترتب على ذلك انخفاض معدل اســـتخدام الأراضـــي وانخفاض حجم الناتج المتاح من الناتج الغذائي واســـتخدام جزء كبيرة من الحوالات في المســـتوردات الغذائية، كما ينخفض حجم الصادرات إذا ما كانت مواد أولية زراعية (زكي، ١٩٨٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. ٤. المبحث الرابع: الصدمات الاقتصادية للصادرات والمستوردات وحوالات العاملين

تمهيد

يُعد ظهور الصدمات الاقتصادية مؤشراً لوجد خلل في الوضع المالي، كونها تمثل انعكاساً لعدم الدقة في تنفيذ السياسات المالية، وتتميز الصدمات بتنوع مصادرها وتعدد المتغيرات التي تسببها، فضلًا عن انتقال تأثيرها إلى العديد من المتغيرات الأخرى.

٢. ٤. ١. مفهوم الصدمات الاقتصادية

مفهوم الصـــدمات في علم الاقتصـــاد حدوث تغير مفاجئ وشـــديد في المتغيرات الاقتصادية وتكون هذه الصدمات أما ايجابية أو سلبية، فالصدمات الايجابية هي زيادة غير متوقعة في الإيرادات أما السلبية فهي انخفاض حاد في الإيرادات أي حدوث خسائر عالية (هاشم، ٢٠١٨).

ويمكن تعريفها أيضا: هي الأحداث التي تؤثر على الاقتصاد والتي يكون مصدرها داخلياً أو خارجياً، والصدمات الداخلية تُقسم إلى صدمات نقدية وصدمات حقيقية، أما الصدمات الخارجية فهي تسلك طريق الدورات الاقتصادية (الغالبي،٢٠١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عرفها (سلمان،٢٠١٠): بأنها السبب الأساسي في حدوث الأزمة، أما مفهوم الأزمة فيعني وجود خلل يؤثر تأثير مادي على النظام بأكمله، وهذا الخلل ناجم عن حدث مفاجئ، وقد يُشار إلى الأزمة إذا لم يُسيطر عليها في بدايتها بالكارثة، والكارثة هي حدث مفاجئ ناجم عن فعل الطبيعة، أي أن الصدمات هي بداية لحدوث أزمة تؤدي إلى انهيار التوازن.

والصدمات الاقتصادية حسب تعريف المؤسسات المالية الدولية تعني: تعديل في السياسات الخاطئة المتبعة إلى سياسات أفضل، وتتكون من عدة بنود أساسية تتضمن: (سياسة سعر الصرف التي تؤدي إلى نمو الصادرات، تحرير السياسة المالية، الترشيد المالي، الإصلاح الضريبي، تحرير التجارة، تشجيع الاستثمار الأجنبي، تخفيض المشاريع العامة، إعادة تكييف القوانين، مراقبة النفقات العامة، وضمان حقوق الملكية) (بوفحص، ٢٠٠٩).

والصدمات في الاقتصاد الكلي حسب (Darby, ١٩٧٩) هي أحداث قد تكون داخلية أو خارجية، لا يمكن التحكم فيها ولها آثار قوية على مستوى دخل الدولة، وانهيار التوازن".

ويعرف الباحث الصدمات الاقتصادية: بأنها خلل يؤثر على النشاط الاقتصادي للبلد ويجب وضع سياسات مناسبة لتجاوز هذا الخلل من خلال نمو الصادرات وتقليل الإنفاق غير الضروري وإصلاح النظام الضريبي وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وإيجاد قوانين لحماية المستثمر وخلق بيئة استثمارية مناسبة لغرض المشاركة في العملية الإنتاجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. ٤. ٢. أنواع الصدمات الاقتصادية

أهم أنواع الصدمات (سلمان، ٢٠١٠):

١- **الصدمات العارضة أو العشوائية:** هي التي تظهر نتيجة للظروف الطارئة التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية كالزلازل أو الفيضانات والتي تؤدي إلى خسائر فادحة بالمنشآت الحيوية في البلد، وهذا النوع من الصدمات يزول بانتهاء تلك الكوارث، ويؤدي إلى اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة.

٢- **الصدمات الخارجية:** وتبرز هذه الصدمات من خلال الأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها ولها آثار قوية على مستوى الدخل ومن أبرز الأحداث المؤدية إلى هذا النوع من الصدمات هي:-

أ- **تغير عوائد الصادرات:** إذ تؤدي الصدمات الخارجية إلى حدوث كساد بسبب انخفاض عوائد الصادرات، خاصة عندما يكون البلد معتمداً على تصدير سلعة واحدة فقط أو عدد قليل من السلع، كالنفط أو القطن، وقد تؤثر الصدمات إيجاباً لارتفاع عوائد الصادرات وارتفاع إيراداتها.

ب- **التضخم المستورد:** تعتمد الكثير من الدول على السلع المستوردة بشكل أساسي خاصة النفط، وعندما يرتفع سعره يحدث انخفاض في الدخل الحقيقي في البلدان المستوردة له، خاصة وأن الطلب عليه غير مرن، مما يؤثر سلباً على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- **ارتفاع تكاليف الاقتراض من الخارج:** وهذا يؤدي إلى أزمة في المديونية الخارجية.

د- **تغير مستوى الهبات والمعونات الخارجية:** خاصة إذا كانت الدولة معتادة على قدر معين من المعونات ولفترة زمنية طويلة.

٣- **الصـــدمات الهيكلية:** وهذا النوع من الصـــدمات يحدث بنسبة عالية في الدول ذات الاقتصـــاديات المفتوحة والتي تشـــكل التجارة الخارجية فيها مجمل الناتج المحلي الإجمالي، فتحدث هذه الصدمات عند تغير هيكل الطلب الخارجي أو الداخلي أو تغير قطاعاته أو تحول الطلب على النقد الأجنبي بدل العملة المحلية.

٤- **الصدمات الموسمية:** تتميز هذه الصدمات بأنها قصيرة الأجل، تتركز في الدول التي تعتمد على تصدير سلعة معينة في موسم معين، وتؤثر على ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة.

٥- **الصدمات الحقيقية:** تحدث عندما يكون هناك حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات، خاصة عند اعتماد تكنولوجيا أو منتج جديد، أو تغير في أسعار المواد الأولية، وهذا النوع من الصدمات هو الأكثر شيوعاً ويؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.

٢. ٤. ٣.مصادر الصدمات الخارجية

١. **الحروب والنزاعات المحلية والإقليمية والدولية:** تعتبر الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية من العوامل المؤثرة في القطاعات الاقتصـــادية إذ يزداد الإنفاق على المجالات العســـكرية وتخفيض كفاءة الوحدات الاستثمارية وهذا يؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي وحدوث اضطراب في أسعار صرف العملات الأجنبية وحصول حالة من التشاؤم مما يقود إلى تدهور في تدفقات الاستثمار الأجنبي (فخري، ٢٠١٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. **المقاطعة الاقتصـــادية:** الإجراءات الاقتصادية (مالية، تجارية): تتخذ بأسلوب عقابي من قبل دولة ما أو مجموعة من الدول بهدف التأثير على ســياسة دولة أخرى ويطلق عليها بالحصـــار الاقتصادي مثل الحصار الذي فرض على العراق وفنزويلا (صالح، ٢٠١١).

٣. تقلبات أسعار النفط العالمية يؤدي ارتفاع أسعار المواد الأولية ومنها النفط إلى احتمال نشـــوب حرب ونزاعات مســـلحة مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي (تقرير اليونسيف، ٢٠١٠: ٣) .

٤. الأزمات الاقتصـــادية والمالية العالمية كونها اضـــطراب يطرأ على حالة التوازن الاقتصادي نتيجة خلل في احد الأنشطة الاقتصادية مما يؤثر على بقية الأنشطة الأخرى وقد عانى الاقتصـــاد العالمي من انهيار كبير في أســـواق المال والأعمال (فخري، ٢٠١٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. ٥. المبحث الخامس: التجارة الخارجية في النظريات الاقتصادية

تمهيد

إن استحالة قدرة أي اقتصاد في الانغلاق على نفسه مهما كانت إمكاناته ومستويات التقدم فيه، يجعله دائماً في حاجة إلى التجارة الخارجية، للحصـــول على ما يحتاج إليه من سلع وخدمات لا ينتجها البلد، أو أن تكاليف إنتاجها مرتفعة من خلال استيرادها، كما يمكن ذلك البلد من تصريف فائض الإنتاج لديه من خلال عملية التصدير.

وقد أهتم المفكرون الاقتصـــاديون في التجارة الدولية منذ القدم، إذ أختلف تفســـير الاقتصـــاديين لمنافع وأثار التجارة عبر العصـــور و برزت مجموعة من النظريات الاقتصادية التي تعطي تفسيراً لأسباب التجارة بين الدول (كعبور و صرارمة،٢٠١٦).

٢. ٥. ١. مفهوم التجارة الخارجية

هي عملية تبادل للســـلع والخدمات بين الدول، ويتم تنظيم هذه العملية من خلال مجموعه من الأنظمة والقوانين (قريبي،٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعرف أيضـــاً بأنها: عملية تبادل السلع مادياً عبر الحدود السياسية وتسمى المستوردات والخارجة منها تســـمى الصادرات كما تؤخذ شكل خدمات تقدم من رعاية دولة معينة إلى رعاية دولة أخرى وتسمى بالصادرات غير المنظورة وتسمى الخدمات التي يتم الحصول عليها من الغير بالمستوردات غير المنظورة (هاشم، ٢٠١٨).

٢. ٥. ٢. أهمية التجارة الدولية

إن أهميـــة التجارة الخارجية تختلف من بلد إلى أخر، نظرا لاختلاف الظروف الاقتصـــادية لكل بلد، كون التجارة في الدول الصناعية تكون أكبر منها في الدول النامية. ولا يمكن لأي دوله ســـواء نامية أو متقدمة أن تستمر بمعزل عن التجارة الخارجية، لسد الحاجات والتخلص من فائض الإنتاج، وفيما يلي ابرز الفوائد المتأتية من التجارة الدولية والتي يمكن أن تحققها الأطراف التجارية (قريبي ، ٢٠١٦):

أ- الحصـــول على العملة الصـــعبة التي بدورها تســـهم في تحسين ميزان المدفوعات، وتعزيز الاقتصاد الوطني والنهوض به.

ب- تسهم في خلق بيئة تنافسية تساعد على تحسين الكفاءة الإنتاجية، وزيادة الدخل القومي وتحسين المستوى المعيشي.

ج- سد الحاجات والتخلص من الفائض الإنتاجي.

د- تنشيط الاقتصاد الوطني في كافة المجالات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتكمن أهمية التجارة في عدة مجالات:

اولاً: المجال الاقتصادي.

تهدف التجارة ضـــمن هذا المجال إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أبرزها هي (عبدالحميد، ٢٠١٠)

١. تعد منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية كون الإنتاج المحلي أكبر مما تســتطيع الســوق المحلية استيعابه والاستفادة من ذلك للحصول على العملة الأجنبية.

٢. الحصـــول على المزيد من الســـلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة نتيجة لمبدأ التخصص الدولي.

٣. تشـــجيع الصـــادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة عملة أجنبية تؤدي دوراً كبيراً في الاستثمار.

٤. تعد مؤشـــراً على قدرة الدولة التنافســـية والإنتاجية في الســـوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة.

٥. نقل التكنولوجية والمعلومات الأساسية التي يمكن الاستفادة منها.

٦. تعمل التجارة على زيادة الرفاهية الاقتصـــادية من خلال إشـــباع الحاجات من السلع والخدمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المجال الاجتماعي.

تسعى التجارة في المجال الاجتماعي إلى تحقيق ما يلي (الحلو، ٢٠٠٧):-

١. زيادة رفاهية الإفراد من خلال توسيع الاختيار في ما يخص الاستهلاك.

٢. تحقيق التغيرات الضـــرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيرات في البنية الاقتصادية.

٣. الارتقاء بالأذواق وتحقيق المتطلبات والرغبات كافة وإشباع الخدمات.

٤. التأثير المتزايد للتجارة على الحياة اليومية.

ثالثاً: المجال السياسي.

تسعى التجارة إلى تحقيق ما يلي (عبد الحميد،٢٠١٠): -

١. تحســين البني الأســاسية الدفاعية للدولة من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجية.

٢. إقامة علاقات ودية وعلاقات صداقة مع الدول الأخرى.

٣. العولمة الســياسية التي تسعى إلى إزالة الحدود وتقصير المسافات وتحاول ان تجعل العالم قرية واحدة من خلال مسالك التجارة العابرة للحدود.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. ٥. ٣. النظريات الحديثة للتجارة الخارجية.

توجد نظريات حديثة للتجارة الخارجية فقد قدمت هذه النظريات افكار متعددة ومن هذه النظريات:

١. نظرية الفجوة التكنولوجية والصـــادرات (Bosner): عمل على تطوير نظرية الفجوة التكنولوجية على أســـاس ان المؤســـسة التي تنتج سلع جديد يمكنها الاستفادة من الاحتكار في تصـــدير هذه الســـلعة على ان تضاهيها مؤسسات أخرى تنتج سلع مماثلة وان التقدم التكنولوجي للمؤســـسة ممكن ان يضيف للبلد المالك للمؤسسة المخترعة ميزة نســـبية جديدة فالعنصـــر المحدد للتجارة الدولية يكمن في الفجوة التكنولوجية القائمة بين البلدان كون البلد المتقدم يصدر سلعاً ذات كفاءة من حيث التكنولوجية الجديدة إلى بلد آخر ذات كفاءة في عنصـــر العمل، أي ان بعض الدول تقود والبعض الأخر يتبع.

٢. نظرية التكنولوجية (دورة حياة المنتوج والتجارة الدولية) (Vernon): تعتمد النظرية على الاحتكار التكنولوجي المترتبط بالاختراع وتركز على السلعة الجديدة في حد ذاتها وعلى مراحل دورتها وهي (مرحلة البروز، النمو، النضـــج، التدني). (القريشي،٢٠١٤)

٢. ٥. ٤. العوامل التي تساهم في تطوير التجارة الخارجية.

توجد عدة عوامل تســـاهم في تطور التجارة الخارجية على مستوى البلدان ويرى (عبد الحميد،٢٠٠٣) ان العوامل التي تساهم في تطوير التجارة تتمثل بالتالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. تعتبر الشـــركات المتعددة الجنســـية وفروعها جزءاً كبيراً ومتزايداً من الحجم الكلي للتجارة. لاهتمتها في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول. كون إنتاج السلعة لم يتم كاملاً في دولة واحدة وإنما تتم من خلال إنتاج الأجزاء.

٢. وفورات الحجم الكبير: تســـتند التجارة الخارجية على ظاهرة تختص بها بعض السلع كلما زاد حجم الإنتاج منها كلما تدنت تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة منها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. ٦: المبحث السادس: النمو الاقتصادي Economic Growth

تمهيد

يعد النمو الاقتصادي من المتغيرات الكمية ولها اثر على النشاط الاقتصادي للبلد ولهذا تسعى البلدان الى احداث نمو اقصاد يفوق نمو الطاقة مما يعزز التنمية الاقتصادية ويرفع من دخل الفرد.

لم يتّفق الاقتصاديون على مفهوم شامل وواضح للنمو الاقتصادي، إذ تعددت المفاهيم للنمو ولعل أبرز هذه المفاهيم هو ما عده النمو متغيراً كمياً للمتغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة ومدى استغلال هذه الطاقات، وكلما ارتفعت نسبة استغلال هذه الطاقات ازداد إنتاج السلع والخدمات لتلبي حاجات المجتمع، لذا تم احتساب معدلات النمو على ساس إجمالي إنتاج المجتمع (جبلز وآخرون، ١٩٩٥)

عرف النمو الاقتصادي وطرق قياسه بعدة تعاريف، وعادة ما يتم قياس معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الدخل الفردي الحقيقي، إلا أن كثيراً من الاقتصاديين يستخدمون معدل التغير في RGDP للتعبير عن النمو الاقتصادي (عطية، ٢٠٠٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عرف الاقتصادي بيترسون النمو "بأنه توسع قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي يرغب بها السكان"

ويُعبر عن النمو الاقتصادي بأنه "التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوصفه نسبة مئوية سنوية ويُعبر عنها رياضيًا وفق الصيغة التالية (Yuri, ٢٠١٢):

$$GY = \frac{(Y_t - Y_{t-1})}{Y_{t-1}} \times ١٠٠٪$$

حيث GY: معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Y_t: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة الحالية.

Y_{t-1}: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة السابقة.

يعرف النمو الاقتصادي بأنه "عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة، والذي ينتج عن زيادة في إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة، وارتفاع حجم مخزون السلع الرأسمالية" (الغزو، ٢٠١٧).

ويعرفه الباحث: هي الزيادة في الإنتاج والدخل الحقيقي في دولة ما خلال مدة زمنية معينة ويعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية وكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية في القطاعات الإنتاجية زادت معدلات النمو والدخل القومي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. ٦. ١. محددات النمو الاقتصادي:

يرى كل من (السيريتي ونجا، ٢٠٠٨) ان محددات النمو الاقتصادي تتمثل بما يلي:

١. لا يمكن القول ان الزيادة في أجمالي الناتج المحلي لوحدها بأنها تعبر عن نمو اقتصادي في مجتمع ما ولابد ان تصاحب هذه الزيادة حصول زيادة محققة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ولابد ان تكون نسبة الزيادة في الدخل اكبر من نسبة زيادة السكان في البلد، وعليه فان **معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو في الدخل الوطني–معدل نمو السكان** ومن المعادلة نلاحظ ان معدل نمو السكان يدخل كطرف فاعل في تحديد نسبة النمو الاقتصادي للبلد.

٢. لا يمكن القول ان الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي بأنها تعبر عن نمو اقتصادي، إذ يجب ان تكون هذه الزيادة ناجمة عن زيادة حقيقية في الدخل الوطني، والناتجة في كمية ونوعية الإنتاج وليس مردها إلى ارتفاع تضخمي في أسعار المنتجات، وعليه فان **معدل التغير الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي–معدل التضخم**

٣. لا يمكن القول النمو العابر غير المستديم في الناتج المحلي الإجمالي بأنه يعبر عن النمو الاقتصادي ويجب ان يتصف هذا النمو بصفة الديمومة والاستمرارية.

٢. ٦. ٢. نظريات ونماذج النمو الاقتصادي:

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي متغيرا كميا وتم دراسة هذا المتغير وفقا للمتغيرات الاقتصادية التي قدمت من قبل العديد من الاقتصاديين خلال فترة وجودها ومنها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. ٦. ٢. ١. النظرية الكلاسيكية:

يُقسم المجتمع وفقًا للمدرسة الكلاسيكية إلى ثلاث طبقات: وهم الرأسماليون والعمال وملاك الأراضي، ويذهب دخل العمال إلى الاستهلاك الضروري بينما يذهب دخل ملاك الأراضي إلى الاستهلاك المظهري ودخل الرأسماليين (الأرباح) إلى الادخار ومن ثم الاستثمار الذي يسهم في زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي (Honz& Neri,٢٠٠٠).

ويؤكد الكلاسيك على أهمية الاستثمار كمحدد أساسي في زيادة الإنتاج والنمو وبنى الكلاسيك نظريتهم في النمو الاقتصادي على دالة الإنتاج وإخضاعها لمجموعة من العوامل المؤثرة كماً ونوعاً في الإنتاج مثل التخصيص وتقسيم العمل اللذان يشجعان على الابتكار والإبداع وتحقيق الإرباح، والذي يُعد الأخير مصدراً للتراكم الرأسمالي (القريشي، ٢٠٠٧).

ويرى آدم سميث بأن النمو الاقتصادي يتقدم بشكل ثابت ومستمر لأن تحقق النتائج الإيجابية على مستوى مجموعات الأفراد الذين يعملون في مجال إنتاجي معين في محصلتها نتيجة إيجابية للاقتصاد ككل (ارشيد،٢٠١٠). كما أكدت النظرية الكلاسيكية للنمو على تناقص الإنتاجية الحدية للعمل بسبب تناقص الغلة في الأمد القصير وبسبب تفسير الكلاسيك أن التغيرات في حجم الإنتاج ترتكز إلى التغيرات في العمل مما ينعكس سلبا على مستويات الأرباح، ويُلاحظ أن الكلاسيك اهتموا بالعمل والاستثمارات في خلق دوافع النمو الاقتصادي، وركزوا على العوامل الاجتماعية المساعدة في زيادة الإنتاج ورفع معدل النمو أيضاً، وركزت النظرية على تحليل العوامل المؤثرة في تراكم رأس المال المحفز بالأرباح، ودراسة آثار تناقص الإرباح بسبب انخفاض الإنتاجية من جهة، والمنافسة بين رجال الأعمال على النمو الاقتصادي من جهة أخرى، بمعنى ركز الكلاسيك على العوامل الحقيقية وفي المقابل إهمال العوامل النقدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظرية آدم سميث (Adam Smith):

دعا آدم سميث إلى الحرية الاقتصادية، وعارض أي شكل من أشكال التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، إلا في حالات محددة وخاصة، كون النظام الرأسمالي هو نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن من تلقاء نفسه دون أي تدخل حكومي، كما تميزت نظريته بالتفاؤل أراء التقدم المطرد. ومن أهم ما نادي به سميث مبدأ التخصص وتقسيم العمل، من أجل رفع الإنتاجية والإنتاج، لما لهما من أثر في زيادة مهارات العمال وتقليل الوقت اللازم للقيام بالعمل، ومن ثم زيادة الدخل والادخار اللذان يؤديان في النهاية إلى زيادة معدلات التكوين الرأسمالي. أما تحديد الأجور كما يرى فهي تتوقف على قوة المساومة بين كل من العمال وأرباب العمل، وتقل الأجور إلى حد الكفاف في حالة الركود الاقتصادي، في حين ترتفع في حالات الازدهار الاقتصادي، أما الأرباح فهي الأساس في تكوين المدخرات، وزيادة معدلات التكوين الرأسمالي (عجمية، ١٩٨٣).

وتتلخص نظرية آدم سميث بالآتي: أن أي زيادة في ثروة الأمة أو دخل الفرد هو محصل لزيادة مستوى التخصص مع مرور الزمن (smith, ١٩٧٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظرية شومبيتر:

يعد شومبيتر من بين أبرز الاقتصاديين في حقل النمو الاقتصادي وبخاصة من خلال دراسته لعملية النمو الاقتصاد الرأسمالي وبحثه في الكيفية التي تتم بها هذه العملية والأطر التي تحكمها (خلف،١٩٨٦).

وعلى الرغم من أن أفكار الاقتصادي الفرنسي ساي كانت سابقة على أفكار شومبيتر في مجال تمجيد الدور المميز والمهم للمنظم إلا أن شومبيتر أكد على قدرة النخبة الريادية من رجال الأعمال على اختراق التدفق الدائري المتكرر للنشاط الاقتصادي وإحلال الابتكارات الجديدة محل القديمة لتعظيم الأرباح وبعث الحياة في النظام الرأسمالي من خلال رفع مستوى النمو الاقتصادي (صالح، ٢٠٠٠)، ونرى أن أفكار شومبيتر تمتاز بوجود ميول متحفظة وليست مطلقة نحو الرأسمالية بوصفها نظاماً ايديولوجياً يوفر البيئة الاجتماعية والثقافية الصالحة للتجدد والابتكار ويفضل أن يعامل نمو السكان كمتغير خارجي ولم يعطه وزناً ثقيلاً كقوة اقتصادية (النجار وشلاش، ١٩٩١) ولقد وصف شومبيتر الاقتصاد الرأسمالي بأنّه دائم التغير وأنه عاصفة دائمة من الإبداع التي تؤدي إلى تدمير الآخرين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكل منظمة تبحث عن السبل التي تجعلها قادرة على الإفادة من موقعها في السوق، ويتم ذلك عن طريق الابتكار من تصميم جيد للسلعة أو خفض كلف الإنتاج أو منتج جديد أو تحسن في طريقة الإدارة وأحداث تغيير في هيئة المنظمة والمنظم الذي يدير المنشأة أو الشركة وقد يكون معه مساهمون آخرون في رأس المال ولكنه يعمل على تشجيع وتكثيف البحث والتطوير، والمنظم الجيد هو القادر على اتخاذ القرار في اختيار الابتكار المناسب، أما المنظمون غير الجيدين ليست لديهم القدرة على قيادة المنظمة وعدم القدرة على سد التكاليف يخرجون من السوق بسبب الخسارة، أما المنافسون الآخرون يستمرون في السوق وتزداد مهارتهم التنظيمية لقدرتهم على المنافسة لأن لديهم مراكز بحثية تعمل على تطوير المنتج وعنده تنخفض الأرباح الاحتكارية ويعود السوق إلى حالة المنافسة ليصبح المنتج عند جميع المنشآت متشابهاً (Thirwall, ٢٠٠٣).

نظرية ديفيد ريكاردو(Dived Ricardo):

يعتبر ريكاردو من أبرز الاقتصاديين التقليديين الذين حاولوا دراسة موضوع النمو الاقتصادي، واتصف تحليله حول الموضوع بالتشاؤم، وأقر في تحليله قانون الغلة المتناقصة بدل من الغلة المتزايدة، التي نادى بها آدم سميث،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعتبر ريكاردو الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية، وقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات هي (الرأسمالية، والعمال، وملاك الأراضي)، ويتحمل الرأسماليون عبء عملية النمو، كونهم يقومون بإنشاء المصانع وتجهيزها بالآلات وتشغيل قوة العمل وإعادة استثمار الأرباح ومعرفة فرص الاستثمار الأكثر ربحية، وكذلك توزيع الاستثمار بين قطاعات الإنتاج المختلفة.

فالقطاع الصناعي هو المصدر الأساسي للأرباح ومن الممكن تطبيق الأساليب الإنتاجية الحديثة فيه على العكس من القطاع الزراعي لأنه يتسم بتناقص الغلة أما أفكاره في النمو يرى أن الزراعة تعد أهم القطاعات الاقتصادية لتوفيرها الغذاء للسكان الذين تتزايد أعدادهم إلا أنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة.أما طبقة العمال فهي طبقة ذات كثافة عددية ولا تحظى بأهمية كبيرة، لعدم امتلاكها وسائل الإنتاج، كون أجرها لا يتعدى حد الكفاف، ويرى ريكاردو أن أي زيادة عليها يؤدي الى زيادة عرض العمل، ومن ثم انخفاض الأجور مرة أخرى، وبناءً على ما تقدم فقد استخدم ريكاردو في تحليله للنمو الفائض الاقتصادي للمجتمع وأثرة في تكوين رأس المال، إذ تجري عملية النمو تدريجياً في جو يسوده المنافسة، واعتمد على نظرية مالتوس في السكان، وكذلك التقليل من أهمية التقدم التكنولوجي في تحقيق نمو اقتصادي (القاضي، ١٩٨٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحليل ماركس (Marx):

تقوم نظرية ماركس في النمو الاقتصادي على فكرة فائض القيمة، كونه يقسم الناتج القومي الإجمالي إلى ثلاثة أجزاء، رأس المال الثابت ويضم المباني والآلات والمواد الخام، ورأس المال المتغير الذي يشمل مجموع الأجور المدفوعة، وفائض القيمة ويقصد به الربح والريع والفوائد التي يحصل عليها الرأسماليون، وقد قسم ماركس السكان إلى رأسماليين يمتلكون قوى الإنتاج، وقوة عمل لا تمتلك سوى جهدها، وينشأ فائض القيمة نتيجة لمقدرة الاقتصاد على إنتاج فائض يزيد على الاحتياجات الفردية لقوة العمل، وقيمة المواد الأولية المستخدمة في العملية الإنتاجية. ويرى ماركس بأن ازدياد تركز رأس المال يؤدي إلى زيادة استغلال العمالة، وأن انخفاض الأرباح تعتبر المحرك لعملية الاستثمار، ويؤدي كذلك إلى ظاهرة الدورات الاقتصادية في الأجل الطويل. ورغم ما واجهه التحليل الماركسي من نقد، خاصة حول التنبؤ بانهيار النظام الرأسمالي، وزيادة بؤس وشقاء الطبقة العاملة، وانخفاض الأرباح، إلا أنه أسهم في إنجاح بعض جوانب النمو في الدولة الرأسمالية من خلال ما جاء في أفكاره (القاضي،١٩٨٢).

انموذج هارود – دومار(Harrod – DomarModle):

لقد حاول هارود– دومار دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، بافتراض ثبات معامل رأس المال، وصولاً إلى نتيجة هي صعوبة المحافظة على النمو المستمر مع التوظيف الكامل كأحد مكونات الطلب الكلي، كما أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ليس فقط بصورة مباشرة بل أيضاً عن طريق الزيادة في الدخل، ويقوم الأنموذج البسيط للنمو بوجود عاملي إنتاج هما العمالة ورأس المال، وهذين العاملين يجب أن يوظفا بنسبة ثابتة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمعنى أن الأنموذج لا يسمح بوجود الإحلال بين العنصرين الإنتاجين، أما الافتراض الثاني للأنموذج في نص على أن الاستهلاك في الأجل الطويل هو جزء نسبي من الدخل، والافتراض الأخير للأنموذج فهو عدم وجود قطاع حكومي أو تجارة خارجية في الأنموذج.

وأن معدل نمو الاستهلاك والاستثمار يساوي معدل النمو في الدخل، كما يقوم الأنموذج على افتراض أن النمو يعتمد على مقدار رأس المال إلى الناتج والذي يعتمد على مقدار التقدم التكنولوجي وكذلك الميل الحدي للاستهلاك. لقد تميز الأنموذج السابق بتشاؤمه حول إمكانية الجمع بين النمو المستمر والتوظيف الكامل في الأجل الطويل (William, ١٩٧٥).

وتم صياغة أنموذج النمو الاقتصادي للأجل الطويل من خلال العلاقة الآتية (عجمية وآخرون، ٢٠١٠):

معدل تغيير نمو الدخل القومي = معامل الادخار

معامل رأس المال/ الإنتاج

معامل الادخار = التغير في الادخار

التغير في الدخل

أما معامل رأس المال/ الإنتاج = التغير في رأس المال

التغير في الناتج القومي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه فإن معدل النمو في الدخل الوطني يرتبط بعلاقة طردية بمعامل الادخار، وعلاقة عكسية بمعامل رأس المال/ الإنتاج.

٢. ٦. ٢. ٢. النظرية الكلاسيكية الحديثة في النمو:

قدمت نظرية دالة الإنتاج من قبل سولو وهذه الدالة تقوم على ثلاثة مبادئ رئيسية وهي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج المختلفة، ووجود ميل حدي إنتاجي لكل عنصر من عناصر الإنتاج، بالإضافة إلى أن دالة الإنتاج متجانسة مما يعني أن تغير عناصر الإنتاج يتم بنفس النسبة، مع وجود المنافسة التامة والتي تعني جمود الأسعار.

وبما أن عملية الإحلال بين عناصر الإنتاج هي عملية حرة فإن نسبة رأس المال من الإنتاج تكون ثابتة بالنسبة للكلاسيكيين الجدد، كما أن نسبه رأس المال إلى الإنتاج تتغير تلقائياً مع تغير نسبه رأس المال إلى العمالة، وكلما زادت هذه النسبة زادت نسبه رأس المال إلى الإنتاج، ومع وجود عملية النمو واستمرارها فإن عرض عنصري الإنتاج (العمالة، ورأس المال) سوف تتجه نحو الزيادة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن النتائج التي توصل إليها الكلاسيكيون الجدد أن التوازن في الأجل الطويل يحدث عندما يكون الإنتاج الحقيقي لرأس المال مساوياً للتغير في نسبة رأس المال إلى العمالة، وسوف يكون النمو في رأس المال مساوياً للنمو في القوى العاملة، كما توصلت النظرية إلى أن التغير في معدل نمو القوى العاملة يغير النمو في الإنتاج ويغير كذلك المستوى التوازني لإنتاج كل عامل.

لقد افترض التحليل السابق ثبات التكنولوجيا المستخدمة وهذا الافتراض مقبول في الأجل القصير لأن التكنولوجيا تعمل في الأجل الطويل على نقل منحنيات الإنتاج للأعلى (William, ١٩٧٥).

٢. ٦. ٢. ٣. النظرية الكينزية في النمو:

اهتمت النظرية الكينزية باقتصاديات الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية، إذ يرى كينز أن الدخل الكلي يُعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد مستوى التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، وترجع أهمية النظرية الكينزية كونها قاعدة الانطلاق لنظرية الاقتصاد الكلي الديناميكي للخصائص التي تتميز بها وهي (ارشيد،٢٠١٠):

١- **الطلب الفعال:** أسهمت مسألة الطلب الفعال في تطوير النظرية الديناميكية عن النظريات الأخرى في دراسة المسائل المتعلقة بالتقلبات الطويلة في حالة النمو المستقر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- **الكفاية الحدية لرأس المال:** وتمثل أحد المحددات الرئيسة لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال بثبات العوامل الأخرى.

٣- **سعر الفائدة:** هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.

وتهتم النظرية بالاستثمار كمتغير أساسي في دالة النمو الاقتصادي، إذ أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الطاقة الإنتاجية. ومن أجل أحداث التوازن في الاقتصاد لا بد من زيادة الدخل والإنتاج بالمعدل نفسه بمعنى أنه لا بد من زيادة حجم الاستثمار الصافي الذي يدفع عجلة الإنتاج والدخل نحو التوظيف الكامل، ولضمان دورة استثمار جديدة تعود إلى زيادة التوظيف الكامل، ولا بد من حصول نمو في الدخل الحقيقي قادر على استيعاب خزين كافي لرأس المال (ال شبيب، ٢٠١٩).

واعتمد كينز بشكل كبير على أفكار التقليديين ومعرفة مكمن الخلل فيها مقارنةً بالواقع الاقتصادي، إذ توصل إلى أن الاقتصاد يقوم على مبدأ (الطلب يخلق العرض) ومشكلة الاقتصاد تكمن في جانب الطلب وليس العرض، إذ أن الطلب الفعلي هو أساس عملية النمو الاقتصادي. ويشير كينز إلى أن عملية النمو الاقتصادي تكون عبر آلية المضاعف الذي يفسر انتقال أثر تغيرات الطلب على جانب العرض. وفي مسألة كيفية توزيع ثمار النمو الاقتصادي يطالب كينز بإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لديها، وأن زيادة دخول هذه الطبقة تعمل على زيادة الاستهلاك الكلي في المجتمع، ولتطبيق هذه السياسة يرى كينز ضرورة تطبيق نظام الضرائب التصاعدية وكذلك نظام التأمينات الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع.

٢. ٦. ٣ أنواع وفوائد النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي على النحو التالي (نصر، ٢٠٠١):

أ- **النمو التلقائي**: وهو النمو الذي ينتج بفعل قوى السوق، وبشكل غير مخطط له من قِبل الحكومات، ويتصف هذا النوع من النمو بأنه بطيء، ويتحرك من تلقاء نفسه.

ب- **النمو العابر**: وهو النمو المتحقق جراء عوامل غير عادية وطارئة وخارجية، ويزول أثر هذا النوع من النمو مع زوال العامل المؤثر عليه، ويتصف هذا النوع من النمو بعدم الثبات، وعدم الاستمرار.

ج- **النمو المخطط**: وهو النمو الذي ينتج عن الخطط الحكومية الشاملة للاقتصاد ككل، ويتصف هذا النوع من النمو بالاستمرارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما حدد (الحمودي، ٢٠٠٦) فوائد النمو الاقتصادي على النحو التالي:

١. تحسين كميات السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك من قِبل الأفراد.

٢. تحسين مستوى الأجور والدخل المتأتي للفرد والمجتمع، بالتالي تحسين مستويات الرفاهية.

٣. يسهم النمو الاقتصادي في خفض معدلات الفقر وتحسين مستوى رأس المال البشري من خلال تحسين نوعية الخدمات الصحية والتعليمية.

٤. يسهم النمو الاقتصادي في تحسين نوعية الخدمات العامة المقدمة من الدولة للمجتمع، مثل خدمات الأمن والصحة والتعليم، نتيجة لارتفاع حجم موارد الدولة.

٥. خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد، وخفض معدلات البطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٧: المبحث السابع: الدراسات السابقة

تزخر المكتبة العربية بالعديد من الكتب والدوريات في شتى المجالات. وقام العديد من الباحثين الاقتصاديين في دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية، وفيما يلي بعض هذه الدراسات العربية والأجنبية التي تدرس العلاقة بين النمو الاقتصادي وكل من الصادرات والمستوردات وحوالات العاملين في الخارج.

الدراسات العربية

١-دراسة حموري والقلعاوي (١٩٩٩)، بعنوان: تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الاردني في ظل العولمة.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الصدمات التجارية على الاقتصاد الأردني، خلال الفترة الزمنية ١٩٦٩-١٩٩٦، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل (٣SLS)، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لصدمات التجارة على الناتج المحلي الإجمالي، وأن هذه الصدمات تزداد بزيادة الارتباط بالدول ذات العلاقة بالتجارة. وتوصي الدراسة بضرورة العمل على تنويع الصادرات الوطنية بهدف تجنب حدوث صدمات التجارة.

٢- دراسة أبو ليلى (٢٠٠٥)، بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الأردن للفترة ١٩٧٦-٢٠٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والمستورات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الأردني، خلال الفترة الزمنية ١٩٧٦-٢٠٠٣، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى في تحليل بيانات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي، ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين المستوردات ورأس المال المحلي. وتوصي الدراسة بضرورة العمل على تشجيع الاستثمار المحلي من خلال خلق بيئة استثمارية ملائمة، وتعزيز تنافسية الصناعات المحلية في الأسواق الدولية.

٣ - دراسة الزيود وبولشعور (٢٠١٠)، بعنوان: تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر (٢٠٠٠-٢٠٠٩).

بتقييم وتحليل تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩)، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان نماذج الانحدار المتعدد بالصيغتين الخطية واللوغاريتمية لإظهار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وقد تم فحص مدى سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة وتم تقدير الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصُغرى من خلال البرنامج الإحصائي Eviews. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر للصادرات السلعية على النمو الاقتصادي، وعدم معنوية الاستثمار المحلي في تفسير النمو الاقتصادي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما خلصت الدراسة بوجود أثر للاستثمار على الصادرات، وتم اقتراح مجموعة من التوصيات تمثلت في تخفيض الاعتمادية على الصادرات النفطية والاهتمام بالقطاعات المنتجة الأخرى، والعمل على تدريب الكوادر الوطنية والاستثمار في رأس المال البشري، كما أوصت بالعمل على خلق مناخ تنافسي بين المؤسسات الاقتصادية المحلية من أجل النهوض بالمنتوج الوطني ورفع مستواه ليُنافس دولياً.

٤- دراسة الغزو (٢٠١٣)، بعنوان: أثر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على الاقتصاد الأردني.

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير حوالات العاملين في الخارج على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الأردني، للفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١١، وذلك باستخدام منهج التحليل القياسي لتحليل بيانات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين حوالات العاملين والناتج المحلي الإجمالي، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على ضمان توجيه الحوالات المالية للعاملين في الخارج نحو الاستثمار المحلي من خلال خلق بيئة استثمارية ملائمة.

٥- دراسة عبد الرحمن (٢٠١٤)، بعنوان: تأثير المستوردات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٠).

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير المستوردات على النمو الاقتصادي الجزائري، وقد استخدمت الدراسة إنموذج تصحيح الخطأ بالاعتماد على السلاسل الزمنية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبينت الدراسة أن الجزائر عمدت إلى تحرير تجارتها ابتداءً من سنة ١٩٩٠، وأشارت الدراسة إلى تحيز المستوردات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا الشمالية، وكما تشير الدراسة إلى أهمية المستوردات في الاقتصاد الجزائري، وأكدت الدراسة مساهمة كل من المواد الخام والتجهيزات الصناعية ايجابياً على النمو الاقتصادي، واعتماد الجزائر على المستوردات في القطاع الإنتاجي، وأشارت الدراسة إلى أن المستوردات من خلال تأثيرها على النمو تعدل خلال نصف سنة تقريباً.

٦- دراسة شطناوي والملاوي (٢٠١٦)، بعنوان: أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تطبيقية (١٩٨٠-٢٠١٠).

هدفت الدراسة الى بيان أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٠)، إذ استخدمت هذه الدراسة اختبار (ADF) واختبار (PP) لقياس السكون في السلاسل الزمنية، واختبار التكامل المشترك واختبار السببية باستخدام طريقة جرانجر للسببية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية تبادلية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والصادرات الصناعية، وأن الصادرات تتأثر إيجابياً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأن المفسّر الأقوى للخطأ في التنبؤ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو الصادرات الصناعية وكانت القوة التفسيرية حوالي ٢٨%. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تشجع تنافسية الصادرات الصناعية الوطنية، وترويجها دولياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- دراسة جابر أبو جامح (٢٠١٦)، بعنوان: أثر التجارة الخارجية على النمو والتنمية الاقتصادية في فلسطين (١٩٩٥-٢٠١٤).

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التجارة الخارجية على النمو في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك خلال الفترة الزمنية (١٩٩٥-٢٠١٤)، إذ استخدم الباحث الأنموذج القياسي لدراسة أثر التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والمستوردات على النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لنمو المستوردات على النمو الاقتصادي، بينما الصادرات لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الفلسطيني. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على توجيه مكاسب التجارة الخارجية لتعزيز النمو الاقتصادي.

٨ــ دراسة نجا (٢٠١٦)، بعنوان: العلاقة بين التحويلات المالية للعاملين بالخارج والتطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة الزمنية (١٩٧٥-٢٠١٢).

وهدفت الدراسة لمعرفة العلاقة بين حوالات المصريين العاملين في الخارج والنمو الاقتصادي المصري والتطور المالي خلال الفترة الزمنية ١٩٧٥-٢٠١٢، واستخدمت الدراسة منهجية التحليل القياسي متمثلة باختبار جوهنسن للتكامل المشترك، وجرينجر للسببية، واختبار تصحيح الخطأ (UECM)، وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي المصري وحوالات العاملين المصريين، ووجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من النمو الاقتصادي، والتطور المالي، وحوالات العاملين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، وتوصي الدراسة بضرورة استخدام سياسات اقتصادية تسهم في تنمية الحوالات، والعمل على توجيهها للقطاع المصرفي بحيث تسهم في التطور المالي بالتالي تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

٩ــ دراسة أحمد (٢٠١٦) بعنوان: تقويم أثر تحويلات العاملين المصرين بالخارج في الاقتصاد المصري للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤).

هدفت إلى اختبار أثر حوالات العاملين المصريين في الخارج على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٤، باستخدام منهج التحليل الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن حوالات العاملين تسهم في النمو الاقتصاد، كونها تعتبر مصدر لتدفق رأس المال الأجنبي، وتسهم في زيادة حجم الاستثمار والاستهلاك الخاص، وتبين خلال فترة الدراسة أن حوالات العاملين في الخارج تعكس أثار إيجابية على الاقتصاد المصري، وتوصي الدراسة بضرورة العمل على توجيه الحوالات الخارجية عبر القنوات الرسمية بهدف توجيهها وتنميتها واتخاد القرارات الملائمة بشأنها، من حيث التشريعات والقوانين التي من شأنها تشجيع الاستثمار المحلي.

١٠- دراسة البطاينة (٢٠١٧)، بعنوان: أثر مشكلات الصادرات الأولية على النمو الاقتصادي في الأردن، دراسة تحليلية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٤).

هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر مشكلات الصادرات الأولية على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)، واستخدمت الدراسة اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) لقياس سكون السلاسل الزمنية، وتم إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام (ARDL).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من: عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية والطلب الخارجي عليها كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي الأردني كمتغير تابع، وأن زيادة هذه المتغيرات المستقلة بمقدار وحدة مئوية واحدة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بقيمة ٠,٦٩٦%، ٠,٤٣٧%، على الترتيب مع ثبات العوامل الأخرى. وأوصت الدراسة بالعمل على دراسة المشكلات التي تواجه الصادرات الأولية، إيجاد أسواق أكثر استقراراً من حيث الأسعار والطلب، والعمل على تفعيل قطاع الصادرات من خلال توجيه الدعم المالي والتقني وتوجيه الاستثمارات الجديدة نحو هذا القطاع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات الأجنبية

١- دراسة (Shera & Meyer (2013 بعنوان: **Remittance and their Impact on Economic Growth.**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر حوالات العاملين على الاقتصاد الكلي في ٢١ دولة نامية باستخدام البيانات المجمعة (Panel Data)، خلال الفترة الزمنية (١٩٩٢-٢٠١٢)، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لحوالات العاملين في الخارج على الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، وتبين أنه يمكن أن تؤدي هجرة العمالة إلى آثار سلبية على المدى الطويل، إذ أن عملية الهجرة قد تلحق الضرر بالسوق المحلية، وبالقطاعات الخدمية على وجه الخصوص، مثل الصحة، والتعليم، والتكنولوجيا، والتي تعتبر من أكبر القطاعات من حيث العائد، وأن هجرة العمالة تؤدي إلى خروج العمالة الماهرة من السوق المحلية.

٢- دراسة Hashim & Masih (٢٠١٤)، بعنوان: **What causes economic growth in Malaysia: export or import?**

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، ودراسة اثر كل من الصادرات والمستوردات بشكل منفصل، باستخدام بيانات ربع سنوية للاقتصاد الماليزي للسنوات ٢٠٠٥-٢٠١٤،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تم استخدام منهج التحليل القياسي في تحليل بيانات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببيه ثنائية الاتجاه بين كل من الصادرات والنمو الاقتصادي، والمستوردات والنمو الاقتصادي، والصادرات والمستوردات. وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على كل من الصادرات والمستوردات لتعزيز النمو الاقتصادي.

٣- دراسة **Abu Shihab et al.** (٢٠١٤) بعنوان: **The Causal Relationship between Export and Economic Growth in Jordan.**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي الأردني خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١٢)، باستخدام اختبار جرينجر للسببية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية احادية الإتجاه بين النمو الاقتصادي والصادرات، بالتالي فأن التغيرات التي تحدث في حجم الصادرات تعزى إلى تغيرات في معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الأردني، وتوصي الدراسة بضرورة العمل على إحلال الصناعات الوطنية كبديل للسلع المستوردة، بهدف التاثير على الصادرات بشكل أكبر.

٤- دراسة (Al- Muhtaseb 2015) بعنوان: **International Trade in Services and Economic Growth: The Case of Jordan.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر المستوردات من الخدمات على النمو الاقتصادي الأردني، خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠١٢)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS)، وتشير النتائج إلى أن معدل الدخل الفردي يتأثر إيجابياً بالمستوردات من الخدمات مضاف إليها الصناعات التحويلية، وسلبياً بالمستوردات من الخدمات وحدها، وتوصي الدراسة بضرورة العمل على اختيار السياسات الاقتصادية المناسبة التي تشجع التحرر التجاري بما يضمن تعزيز معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الأردني.

٥- دراسة Bollers & Pile (٢٠١٥)، بعنوان: The nexus between remittances and economic growth: empirical evidence from Guyana،

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر حوالات العاملين في الخارج على النمو الاقتصادي في غينا، تم استخدام منهج التحليل القياسي في تحليل بيانات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لحوالات العاملين على النمو الاقتصادي في غيانا، ووجود تأثير إيجابي أيضا للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على إجراء الدراسات التي تأخذ بعين الاعتبار الحوالات المالية غير الرسمية للعاملين، بهدف التوصل إلى نتائج أكثر دقة وشمول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- دراسة Meyer & Shera، (٢٠١٦)، بعنوان: **The Impact of remittances on economic growth: An econometric model**

هدفت الدراسة إلى مراقبة تأثير الحوالات على النمو الاقتصادي باستخدام مجموعة بيانات (Panel Data) تضم ست دول تتلقى حوالات خارجية عالية (ألمانيا، بلغاريا، مقدونيا، مولدوفا، رومانيا، والبوسنة والهرسك) خلال الفترة الزمنية (١٩٩٩-٢٠١٣). على اعتبار أن هذه الدول شهدت أعلى تدفقات نقدية من الحوالات الخارجية مقارنة بالمناطق الأخرى، وتمثل أعلى مصدر للإيرادات من العملات الأجنبية وتمثل أكثر من ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي، فإن التحليل الاقتصادي القياسي سيستند إلى تلك الدول لدراسة أثر الحوالات على النمو الاقتصادي. وقد أشارت النتائج للحوالات المالية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وأن هذا التأثير يزيد عندما تكون نسبة الحوالات إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة.

٧- دراسة Saaed & Hussain، (٢٠١٦)، بعنوان: **Impact of Exports and Imports on Economic Growth: Evidence from Tunisia**

هدفت الدراسة الى بيان أثر الصادرات والمستوردات على النمو الاقتصادي لتونس خلال الفترة ١٩٧٧-٢٠١٢. واستخدمت الدراسة اختبار جرانجر للسببية (Granger – Causality) لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات على الأقل في المدى القصير وتم استخدام تحليل التكامل المشترك (Johansen co-integration analysis) للعلاقات طويلة المدى لتحديد وجود أو عدم وجود عناصر متكاملة، وباستخدام اختبار ديكي فولير (ADF) وفيلبسبيرون (PP).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين أن المتغير قد تم دمجه مع الأمر الأول عند الفارق الأول. وأظهرت النتائج أن هناك سببية أحادية الاتجاه بين الصادرات والمستوردات وبين الصادرات والنمو الاقتصادي، مما يدل على أن النمو الاقتصادي في تونس كان مدفوعًا بإستراتيجية الاستيراد التي تتمحور حول النمو، فضلًا عن الاستيراد الذي يؤدي إلى التصدير. وبالتالي تعتبر المستوردات مصدراً للنمو الاقتصادي في تونس.

٨- دراسة **Bakari & Mabrouki** (٢٠١٧)، **بعنوان: Impact of Exports and Imports on economic Growth: new evidenced from Panama**

هدفت الدراسة الى بيان العلاقة بين الصادرات والمستوردات والنمو الاقتصادي في بنما. ولتحقيق هذا الهدف تم اختبار البيانات السنوية للفترة (١٩٨٥-٢٠١٥) باستخدام تحليل التكامل المشترك (Johansen co-integration analysis) واختبار جرانجر للسببية (Granger –Causality). وكانت نتيجة التحليل عدم وجود علاقة بين الصادرات والمستوردات والنمو الاقتصادي في بنما. ووجدت الدراسة أن هناك أدلة قوية على العلاقة السببية ثنائية الاتجاه من المستوردات إلى النمو الاقتصادي ومن الصادرات إلى النمو الاقتصادي، هذه النتائج أثبتت بالدليل أن المستوردات والصادرات يُنظر إليها كمصدر للنمو الاقتصادي في بنما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩- دراسة Uprety، (٢٠١٧)، بعنوان: **The impact of remittances on economic growth in Nepal**

هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر حوالات العاملين في الخارج على النمو الاقتصادي في النيبال، خلال الفترة الزمنية ١٩٧٦-٢٠١٣، وذلك باستخدام منهج التحليل القياسي، وتوصلت الدراسة إلى أن الزيادة في حجم حوالات العاملين تؤدي إلى تدهور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في النيبال، وأن حوالات العاملين تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاستثمار والاستهلاك الخاص. وتوصي الدراسة بضرورة العمل على تدريب وتأهيل الشباب للعمل في الخارج، كما يجب على الحكومة العمل على توجيه الأموال المحولة من الخارج للاستثمار المحلي.

١٠- دراسة Adegbogega (٢٠١٧)، بعنوان: **The impact of export and import on economic growth in Nigeria: evidence from VAR approach**

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر المستوردات، الصادرات، على النمو الاقتصادي في نيجيريا للفترة ١٩٨١-٢٠١٧، وتم استخدام منهجية VARفي تحليل بيانات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن صدمات الصادرات والمستوردات الناتجة عن الابتكار تسبب النمو الاقتصادي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الصادرات المستوردات والنمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع الصادرات من قِبل الحكومة من خلال تطبيق سياسات تقييد ومراقبة المستوردات.

١١- دراسة Mgableh (٢٠١٧)، بعنوان: **Inflows Remittances and Economic Growth: An Empirical Study of Jordan**

هدفت الدراسة الى اختبار أثر حوالات العاملين في الخارج على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة الزمنية ١٩٧٦-٢٠١٣، ومن خلال نموذج تصحيح الخطأ (UECM) توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين حوالات العاملين في الخارج والنمو الاقتصادي الأردني، وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية التي من شأنها تعزيز فرص العمل الأيدي العاملة الأردنية في الخارج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسات السابقة

من الواضح ان الدراسات السابقة ركزت على التجارة الخارجية وتم دراسة كل من الصادرات والمستوردات وحوالات العاملين وأثرها على النمو الاقتصادي، وكانت دراسات منفردة لكل من متغير الصادرات وأثره على النمو وكذلك متغير المستوردات وأثرها على النمو وحوالات العاملين وأثرها على النمو. وأكدت الدراسات على الأسلوب القياسي لقياس العلاقة بين كل من المتغيرات المشار إليها ووجدت هناك علاقة ايجابية بين كل من الصادرات والنمو وكذلك وجود علاقة ايجابية لكل من المستوردات والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وبينت الدراسات أيضاً وجود علاقة ايجابية بين حوالات العاملين والناتج المحلي الإجمالي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تميزت هذه الدراسة باستخدامها التحليل الوصفي وربط هذا التحليل بالأسلوب الكمي. ثم استخدام ثلاثة متغيرات في آن واحد وأثر كل من هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي وأكدت الدراسة على وجود اثر ايجابي بين كل من الصادرات والنمو، وكذلك وجود تأثير سلبي بين كل من المستوردات والنمو،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك وجود اثر ايجابي بين حوالات العاملين والنمو. وبهذا تميزت الدراسة الحالية عما سبقها من دراسات أخرى خصوصاً ان الاقتصاد الأردني بحاجه إلى مثل كهذا دراسات لبيان الخلل في الاقتصاد الوطني والعمل على علاجه واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد والمربعات الصغرى لاختبار فرضيات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الصادرات والمستوردات وحوالات العاملين

ودورها في النمو الاقتصادي في الأردن للفترة

(١٩٩٠-٢٠١٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الصادرات والمستوردات وحوالات العاملين ودورها في النمو الاقتصادي في الاردن

للفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

تمهيد

يتناول هذا الفصل من الدراسة التحليل الوصفي للصادرات، والمستوردات، وحوالات العاملين، والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧).

١,٣. تطور الصادرات خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٧)

الجدول (٣-١): تطور الصادرات في الاقتصاد الأردني بالمليون دينار

السنة	الصادرات	النمو في الصادرات	السنة	الصادرات	النمو في الصادرات
١٩٩٠	٦١٢,٣	١٤,٦٪	٢٠٠٤	٢٣٠٦,٦	٣٧,٧٪
١٩٩١	٥٩٨,٦	-٢,٢٪	٢٠٠٥	٢٥٧٠,٢	١١,٤٪
١٩٩٢	٦٣٣,٨	٥,٩٪	٢٠٠٦	٢٩٢٩,٣	١٤,٠٪
١٩٩٣	٦٩١,٣	٩,١٪	٢٠٠٧	٣١٨٣,٧	٨,٧٪
١٩٩٤	٧٩٣.٩	١٤,٨٪	٢٠٠٨	٤٤٣١,١	٣٩,٢٪
١٩٩٥	١٠٠٤,٥	٢٦,٥٪	٢٠٠٩	٣٥٧٩,٢	-١٩,٢٪
١٩٩٦	١٠٣٩,٨	٣,٥٪	٢٠١٠	٤٢١٦,٩	١٧,٨٪
١٩٩٧	١٠٦٧,٢	٢,٦٪	٢٠١١	٤٨٠٥,٩	١٤,٠٪
١٩٩٨	١٠٤٦,٤	-١,٩٪	٢٠١٢	٤٧٤٩,٦	-١,٢٪
١٩٩٩	١٠٥١,٤	٠,٥٪	٢٠١٣	٤٨٠٥,٢	١,٢٪

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠٠٠	١٠٨٠,٨	٢,٨٪	٢٠١٤	٥١٦٣,٠	٧,٤٪
٢٠٠١	١٣٥٢,٤	٢٥,١٪	٢٠١٥	٤٧٩٧,٦	-٧,١٪
٢٠٠٢	١٥٥٦,٧	١٥,١٪	٢٠١٦	٤٣٩٦,٥	-٨,٤٪
٢٠٠٣	١٦٧٥,١	٧,٦٪	٢٠١٧	٤٤٧٤,٢	١,٨٪

المصدر: البنك المركزي الأردني

يشير الجدول (٣-١)، إلى أن حجم الصادرات الوطنية في الاقتصاد الأردني شهد تغيرات وتقلبات خلال فترة الدراسة، إذ تأثر الاقتصاد الأردني بالعديد من العوامل والصدمات الداخلية والخارجية، ونلاحظ أن حجم الصادرات في عام ١٩٩٠ ارتفع بنسبة ١٤,٦% لارتفاع الرقم القياسي لوحدة الصادرات بنسبة ١٩,١% (البنك المركزي الأردني، ١٩٩٠)، وفي عام ١٩٩٥ ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية بنسبة ٢٦,٥% نتيجة لزيادة القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في العالم وتحسن نوعية وأساليب الإنتاج. وفي عام ٢٠٠٠ ارتفعت الصادرات الوطنية بنسب اقل بالمقارنة مع الأعوام السابقة إذ وصلت قيمة الصادرات الوطنية إلى (١٠٨٠,٨) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ٢,٨% ويأتي سبب الارتفاع نتيجة ارتفاع الصادرات الوطنية من المصنوعات المتنوعة إلى جانب ارتفاع الصادرات من المشروبات والتبغ، أما في عام ٢٠٠٥ ارتفعت الصادرات الوطنية لتصل إلى (٢٥٧٠,٢) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ١١,٤% نتيجة توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية والأجنبية، و في عام ٢٠١٠ ارتفعت الصادرات الوطنية بشكل ملحوظ لتصل إلى (٤٢١٦,٩) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ١٧,٨%، نتيجة انخفاض الرقم القياسي السعري لوحدة الصادرات الوطنية بنسبة ١٤,٥% وارتفاع الرقم القياسي الكمي لوحدة الصادرات الوطنية بنسبة ٣٥,٦%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(البنك المركزي الأردني، ٢٠١٠)، وانخفضت الصادرات الوطنية في عام ٢٠١٥ إلى (٤٧٩٧,٦) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ٧,١- % نتيجة لتداعيات الأزمة السورية والتداعيات السياسية والأمنية الإقليمية، بسبب إغلاق الحدود مع كلاً من سوريا والعراق، واستمرت قيمة الصادرات الوطنية في الانخفاض في عام ٢٠١٦ إلى (٤٣٩٦,٥) مليون دينار أردني، إذ سجل معدل النمو في الصادرات الوطنية نسبة ٨,٤- % نتيجة لانخفاض الطلب العالمي، واستمرار إغلاق الحدود مع كلاً من سوريا والعراق، أما في عام ٢٠١٧ عاودت الصادرات الوطنية للارتفاع نتيجة لارتفاع الصادرات من البوتاس والفوسفات وبعض السلع الأخرى كالملابس والخضروات والحيوانات الحية لتصل إلى (٤٤٧٤,٢) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ١,٨% .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير **الشكل (٣-١)**، إلى أن النمو الاقتصادي والنمو في الصادرات يسيران في نفس الاتجاه في معظم سنوات الدراسة.

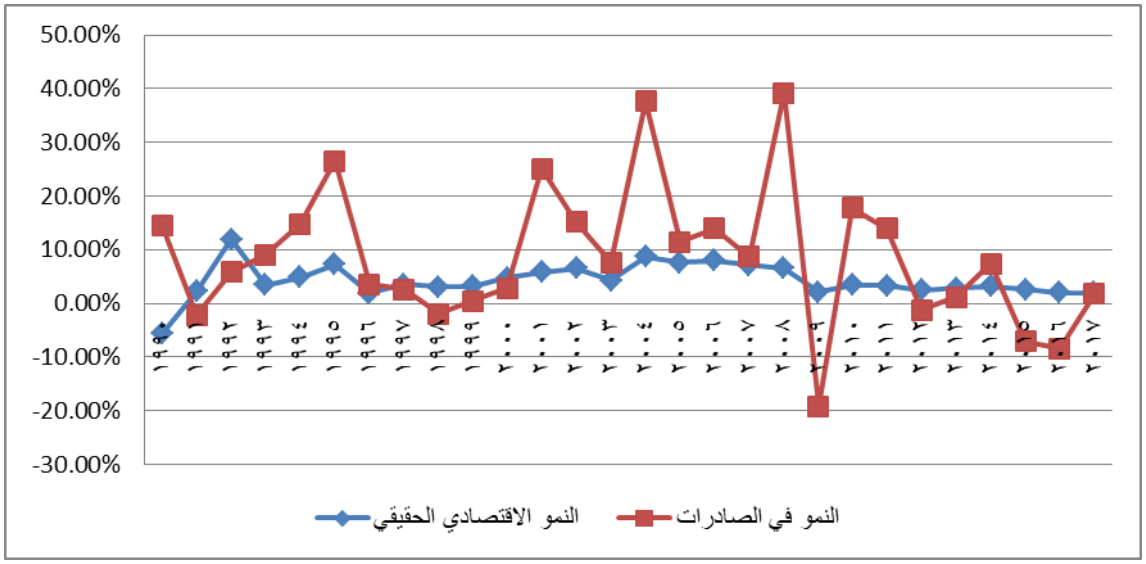

الشكل (٣-١): النمو الاقتصادي والنمو في الصادرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢,٣. تطور المستوردات خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٧)

الجدول (٣-٢): تطور المستوردات في الاقتصاد الأردني بالمليون دينار

السنة	المستوردات	النمو في المستوردات	السنة	المستوردات	النمو في المستوردات
١٩٩٠	١٧٢٥,٨	٤٠,٣٪	٢٠٠٤	٥٧٩٩,٢	٤٢,٤٪
١٩٩١	١٧١٠,٥	-٠,٩٪	٢٠٠٥	٧٤٤٢,٩	٢٨,٣٪
١٩٩٢	٢٢١٤	٢٩,٤٪	٢٠٠٦	٨١٨٧,٧	١٠,٠٪
١٩٩٣	٢٤٥٣,٦	١٠,٨٪	٢٠٠٧	٩٧٢٢,٢	١٨,٧٪
١٩٩٤	٢٣٦٢,٦	-٣,٧٪	٢٠٠٨	١٢٠٦٠,٩	٢٤,١٪
١٩٩٥	٢٥٩٠,٣	٩,٦٪	٢٠٠٩	١٠١٠٧,٧	-١٦,٢٪
١٩٩٦	٣٠٤٣,٦	١٧,٥٪	٢٠١٠	١١٠٥٠,١	٩,٣٪
١٩٩٧	٢٩٠٨,١	-٤,٥٪	٢٠١١	١٣٤٤٠,٢	٢١,٦٪
١٩٩٨	٢٧١٤,٤	-٦,٧٪	٢٠١٢	١٤٧٣٣,٧	٩,٦٪
١٩٩٩	٢٦٣٥,٢	-٢,٩٪	٢٠١٣	١٥٦٦٧,٣	٦,٣٪
٢٠٠٠	٣٢٥٩,٤	٢٣,٧٪	٢٠١٤	١٦٢٨٠,٢	٣,٩٪
٢٠٠١	٣٤٥٣,٧	٦,٠٪	٢٠١٥	١٤٤٣٦	-١١,٣٪
٢٠٠٢	٣٥٩٩,٢	٤,٢٪	٢٠١٦	١٢٠٩٢,٩	-١٦,٢٪
٢٠٠٣	٤٠٧٢	١٣,١٪	٢٠١٧	١٢٨٦٨,٥	٦,٤٪

المصدر : البنك المركزي الأردني

يشير الجدول (٣-٢)، إلى أن قيمة المستوردات في الاقتصاد الأردني شهدت تطوراً ملحوظاً في خلال فترة الدراسة، إذ ارتفعت المستوردات في عام ١٩٩٠ لتصل إلى (١٧٢٥,٨) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ٤٠,٣ % بسبب الزيادة السكانية وارتفاع الطلب المحلي الذي نتج عن عودة المغتربين الأردنيين العاملين في دول الخليج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسبب أزمة الخليج، وارتفاع عدد الداخلين للمملكة من العائدين إلى بلادهم، وأسهمت الزيادة السكانية إلى زيادة المستوردات من المشتقات النفطية بالتالي ارتفاع حجم المستوردات. وفي عام ١٩٩٥ استمرت المستوردات الوطنية بالارتفاع، إذ وصلت قيمة المستوردات إلى (٢٥٩٠,٣) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ٩,٦% ويأتي سبب ارتفاع المستوردات لارتفاع الطلب الكلي الناتج عن زيادة عدد الداخلين والخارجين للمملكة من العائدين إلى بلادهم بسبب حرب الخليج. أما في عام ٢٠٠٠ ارتفعت قيمة المستوردات لتصل إلى (٣٢٥٩,٤) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ٢٣,٧% بسبب تخفيض التعرفة الجمركية على المستوردات من السيارات وزيادة عدد المشاريع الإنتاجية في الاقتصاد، وارتفاع أسعار النفط العالمي بالتالي ارتفاع فاتورة الطاقة في الاقتصاد الأردني. ووصلت نسبة النمو في المستوردات في عام ٢٠٠٥ لتصل إلى (٧٤٤٢,٩) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ٢٨,٣% بسبب توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية وتبني الحكومة الأردنية خطط الاصطلاح الاقتصادي والهيكلي. وفي عام ٢٠١٠ وصلت قيمة المستوردات إلى (١١٠٥٠,١) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ٩,٣% لارتفاع الرقم القياسي السعري لوحدة المستوردات بنسبة ٢٤,١%، وانخفاض الرقم القياسي الكمي لوحدة المستوردات بنسبة ١١,٣% (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما في عام ٢٠١٥ سجلت المستوردات انخفاضا بالمقارنة مع عام ٢٠١٤، إذ بلغت (١٤٤٣٦) مليون دينار أردني ونسبة النمو في المستوردات ١١,٣-% لانخفاض فاتورة الطاقة بنسبة ٤٠,٦% (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٥). وفي عام ٢٠١٦ استمرت المستوردات في الانخفاض، إذ بلغت (١٢٠٩٢,٩) مليون دينار أردني ونسبة النمو في المستوردات ١٦,٢-% نتيجة لانخفاض فاتورة الطاقة التي تستوردها المملكة، وانخفاض أسعار وكمية المستوردات، وفي عام ٢٠١٧ عاودت المستوردات الارتفاع، إذ وصلت قيمة المستوردات الوطنية إلى (١٣٧٢٠,٤) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ٦,٤% نتيجة ارتفاع أسعار وكميات المستوردات من غير الطاقة، وارتفاع فاتورة الطاقة المستوردة.

ويشير الشكل (٣-٢)، إلى أن النمو الاقتصادي والنمو في المستوردات يسيران في نفس الاتجاه في معظم سنوات الدراسة، إلا أن النمو في المستوردات متذبذب بشكل ملحوظ.

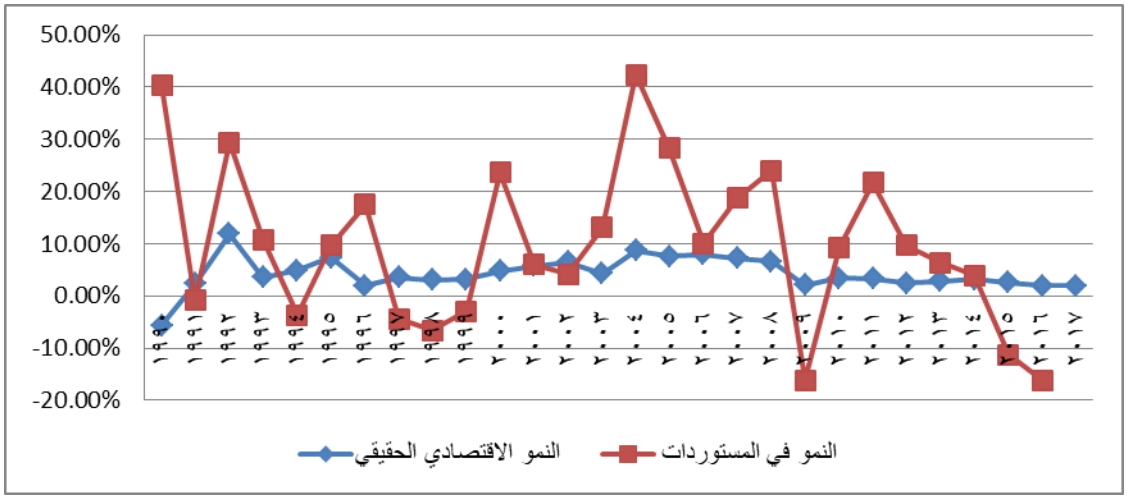

الشكل (٣-٢): النمو الاقتصادي والنمو في المستوردات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣,٣. تطور حوالات العاملين خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٧)

الجدول (٣-٣): تطور حوالات العاملين في الاقتصاد الأردني مليون دينار

السنة	حوالات العاملين	النمو في حوالات العاملين	السنة	حوالات العاملين	النمو في حوالات العاملين
١٩٩٠	٢٨٥	١٣,٤٪	٢٠٠٤	١٤٥٩,٦	٣,٩٪
١٩٩١	٢٦٤,٧	-٧,١٪	٢٠٠٥	١٥٤٤,٨	٥,٨٪
١٩٩٢	٥١٤,٦	٩٤,٤٪	٢٠٠٦	١٧٨٢,٧	١٥,٤٪
١٩٩٣	٦٦٦,٦	٢٩,٥٪	٢٠٠٧	٢١٢٢,٥	١٩,١٪
١٩٩٤	٦٩٨,٧	٤,٨٪	٢٠٠٨	٢٢٤٢	٥,٦٪
١٩٩٥	٧٩٦,٧	١٤,٠٪	٢٠٠٩	٢٢١٤,٢	-١,٢٪
١٩٩٦	١٠٢٤	٢٨,٥٪	٢٠١٠	٢٢٤٧,٣	١,٥٪
١٩٩٧	١٠٣١,٧	٠,٨٪	٢٠١١	٢١٥٢,١	-٤,٢٪
١٩٩٨	٩٤٧	-٨,٢٪	٢٠١٢	٢٢٢٩,٨	٣,٦٪
١٩٩٩	١٠٣٥,٣	٩,٣٪	٢٠١٣	٢٣٢٧,٧	٤,٤٪
٢٠٠٠	١١٧٧,٣	١٣,٧٪	٢٠١٤	٢٣٨٨	٢,٦٪
٢٠٠١	١٢٨٣,٣	٩,٠٪	٢٠١٥	٢٤٢٣,٣	١,٥٪
٢٠٠٢	١٣٦٢,٣	٦,٢٪	٢٠١٦	٢٣٦٥,٧	-٢,٤٪
٢٠٠٣	١٤٠٤,٥	٣,١٪	٢٠١٧	٢٣٧١,٩	٠,٣٪

المصدر : البنك المركزي الأردني

يشير الجدول (٣-٣)، إلى أن حجم حوالات العاملين في الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة شهدت تطوراً كبيراً، ففي عام ١٩٩٠ بلغت قيمة حوالات العاملين في الاقتصاد الأردني (٢٨٥) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ١٣,٤% ويأتي الارتفاع في حجم حوالات العاملين نتيجة لتحويل المغتربين الأردنيين العائدين من دول الخليج لمدخراتهم إلى المملكة، أما في عام ١٩٩٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وصلت حوالات العاملين إلى (٧٩٦,٧) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ١٤%، واستمرت قيمة حوالات العاملين في الارتفاع في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى (١١٧٧,٣) مليون دينار أردني ونسبة النمو في حوالات العاملين ١٣,٧% نتيجة لتعويضات الأمم المتحدة للعمالة الأردنية العائدة من الكويت بسبب حرب الخليج، أما في عام ٢٠٠٥ واصلت حوالات العاملين الارتفاع لتصل (١٥٤٤,٨) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ٥,٨% بسبب ارتفاع أسعار النفط بالتالي زيادة قدرة المغتربين الأردنيين العاملين في دول الخليج على تحويل أموالهم لذويهم نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي في تلك البلدان، وفي عام ٢٠١٠ وصلت قيمة حوالات العاملين إلى (٢٢٤٧,٣) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ١,٥% نتيجة الأزمات العالمية والإقليمية التي أثرت على الاقتصاد العالمي بشكل عام، أما في عام ٢٠١٥ بلغت قيمة حوالات العاملين (٢٤٢٣,٣) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ١,٥% ويأتي هذا التراجع نتيجة لتفاقم الأزمات الإقليمية وتراجع في المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الأردني، وفي عام ٢٠١٦ انخفضت حوالات العاملين لتصل إلى (٢٣٦٥,٧) وبنسبة نمو ٢,٤-% متأثرة بالظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية في المنطقة، أما في عام ٢٠١٧ ارتفعت حوالات العاملين بنسب متواضعة إذ بلغت (٢٣٧١,٩) مليون دينار أردني ونسبة النمو ٠,٣%.

ويشير الشكل (٣-٣)، إلى أن النمو الاقتصادي والنمو في حوالات العاملين يسيران في نفس الاتجاه في معظم سنوات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

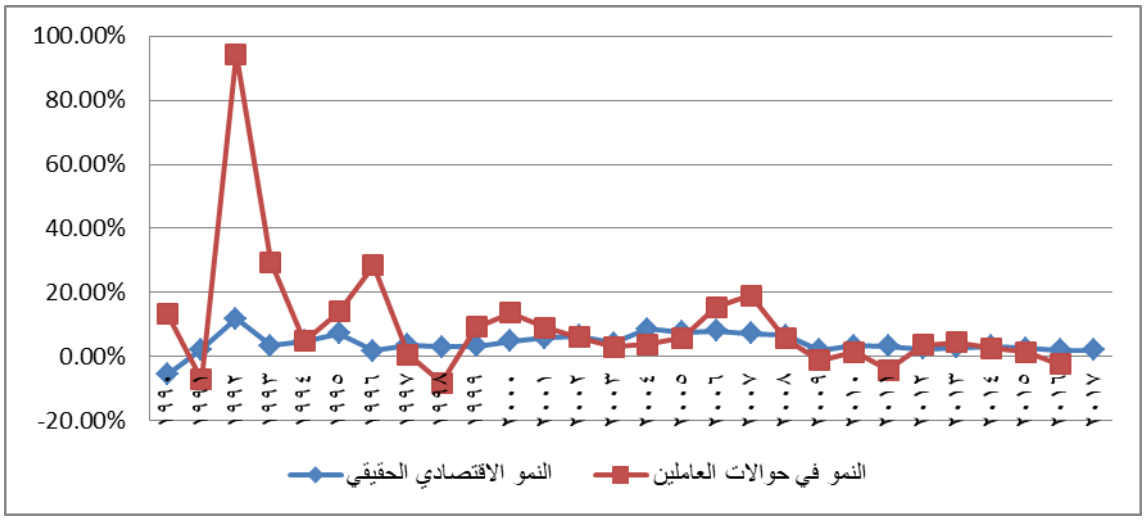

الشكل (٣-٣): النمو الاقتصادي والنمو في حوالات العاملين

٤,٣. تطور النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٧)

الجدول (٣-٤): تطور النمو الاقتصادي في الاقتصاد الأردني بالمليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
١٩٩٠	٢٩٦٨,٤	-٥,٦٠٪	٢٠٠٤	٥٩٥٢,٥	٨,٧٠٪
١٩٩١	٣٠٣٥,٩	٢,٣٠٪	٢٠٠٥	٦٤٠٤,٢	٧,٦٠٪
١٩٩٢	٣٣٩٨,١	١١,٩٠٪	٢٠٠٦	٦٩١٩,٦	٨٪
١٩٩٣	٣٥١٦,٧	٣,٥٠٪	٢٠٠٧	٧٤١٩,٩	٧,٢٠٪
١٩٩٤	٣٦٩٠,٤	٤,٩٠٪	٢٠٠٨	٧٩١٣,٣	٦,٦٠٪
١٩٩٥	٣٩٥٨,٢	٧,٣٠٪	٢٠٠٩	٨٠٨٣,٤	٢,١٠٪
١٩٩٦	٤٠٣٥,٢	١,٩٠٪	٢٠١٠	٨٣٥٨,٢	٣,٤٠٪
١٩٩٧	٤١٨٠,٣	٣,٦٠٪	٢٠١١	٨٦٣٥,٢	٣,٣٠٪
١٩٩٨	٤٣١٠	٣,١٠٪	٢٠١٢	٨٨٥٤,٦	٢,٥٠٪

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٩٩	٤٤٤٦,٩	٣,٢٠٪	٢٠١٣	٩٠٩٨,٦	٢,٨٠٪
٢٠٠٠	٤٦٦٠,١	٤,٨٠٪	٢٠١٤	٩٣٩٢,٥	٣,٢٠٪
٢٠٠١	٤٩٣٠	٥,٨٠٪	٢٠١٥	٩٦٣٧,٦	٢,٦٠٪
٢٠٠٢	٥٢٥١,٣	٦,٥٠٪	٢٠١٦	٩٨٣٠,٤	٢٪
٢٠٠٣	٥٤٧٦,٥	٤,٣٠٪	٢٠١٧	١٠٠٢٧	٢٪

المصدر : البنك المركزي الأردني

تأثر الاقتصاد الأردني بالعديد من العوامل والظروف التي أثرت على المؤشرات الاقتصادية بشكل عام خلال فترة الدراسة، ويبين الجدول (٣-٤)، أن النمو الاقتصادي الحقيقي في عام ١٩٩٠ تراجع إلى (٢٩٦٨,٤) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ٥,٦- % نتيجة لتأثر الاقتصاد الأردني سلبياً بتبعات حرب الخليج، أما في عام ١٩٩٥ نتيجة لجهود الإصلاح الاقتصادي، والتوسع في الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي لتصل إلى (٣٩٥٨,٢) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ٧,٣%، وفي عام ٢٠٠٠ سجل الاقتصاد الأردني معدلات نمو اقتصادي (٤٦٦٠,١) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ٤,٨% نتيجة تحقيق معدلات نمو حقيقي في إنتاجية قطاع الزراعة وقطاعات التجارة والمطاعم والفنادق، وسجل الاقتصاد الأردني معدلات نمو مرتفعة نسبياً في عام ٢٠٠٥ إذ بلغت (٦٤٠٤,٢) مليون دينار أردني وبنسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٧,٦% نتيجة لجهود برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الذي تبنته الحكومة الأردنية ونتيجة لارتفاع الطلب الكلي في الاقتصاد،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسجل الاقتصاد الأردني معدلات نمو اقتصادي حقيقي متواضعة في عام ٢٠١٠ إذ بلغت (٨٣٥٨,٢) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ٣,٤% نتيجة لتأثر الاقتصاد الأردني بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الاقتصاد العالمي ككل، أما في عام ٢٠١٥ سجلت معدلات النمو الاقتصادي تباطؤ في معدلاتها، إذ بلغت (٩٦٣٧,٦) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ٢,٦%، ويأتي هذا التراجع نتيجة لتفاقم الأزمات الإقليمية وتراجع في المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الأردني، وفي عام ٢٠١٦ انخفضت وتيرة النمو الاقتصادي لتصل إلى (٩٨٣٠,٤) مليون دينار أردني وبنسبة نمو ٢%، متأثرة بالظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية في المنطقة، وفي عام ٢٠١٧ بقيت معدلات النمو الاقتصادي مستقرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

تمهيد:

قام الباحث من خلال هذا الفصل بالتطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم في الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

٤-١ مصادر جمع المعلومات:

استخدمت الدراسة المصادر الثانوية: والمتعلقة بالبيانات والتي تم الحصول عليها من بيانات البنك المركزي الأردني و الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة لتغطية الإطار النظري والمنهجية وتحليل النتائج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٢ الاختبارات المستخدمة:

بســـبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشـــر Nelson & Plosser (١٩٨٢) دراستهما التي أكدا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ســـتقوم الدراســـة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر(Dickey-Fuller) وفيليبس بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في الســـلاســـل الزمنية فيمكن الكشـــف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصـــادي ســـيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت الســـلاســـل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey–Fuller) و(Phillips &Perron).

٤-٣ اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحيباني، ٢٠٠٧)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order١) أي I(١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(٢) وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي I(٠)، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., ٢٠٠٠).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة Nelson and Polsser (١٩٨٢) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها Stock and Watson (١٩٨٩) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، ٢٠٠٥). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة Phillips and Perron (١٩٨٨) (PP). واختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey–Fuller) (ADF)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, ٢٠٠٩)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

- قبل إجراء الانحدار لا بد من التأكد من الفروض التي يتطلبها نموذج الانحدار حتى نحصل على نتائج حقيقة وليس نتائج مزيفة، وهذه الفروض هي كما يلي:

- اختبار الاستقرارية.

- اختبار الارتباط الذاتي.

- اختبار تجانس التباين للأخطاء.

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٤ اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار اســـتقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم اســـتقرارية الســـلاســـل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (٤-١) تبين إن جميع المتغيرات غير مســـتقرة عند المستوى، لذلك لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من ٥% لكلا الاختبارين ، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤-١) اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور(ADF)

المتغير		ADF(prob)	PP(prob)	النتيجة
EX	المستوى	٠,٩٨٣٥	٠,٩٧٤٦	غير مستقرة
	الفرق الأول	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	مستقرة
IM	المستوى	٠,٨٦٧٥	٠,٨٦٧٥	غير مستقرة
	الفرق الأول	٠,٠٠٦٥	٠,٠٠٧٦	مستقرة
REM	المستوى	٠,٧٠٤٧	٠,٥٤٩٣	غير مستقرة
	الفرق الأول	٠,٠٠٣٥	٠,٠١١١	مستقرة
RGDP	المستوى	٠,٩٤٤٧	٠,٩٨٨٣	غير مستقرة
	الفرق الأول	٠,٠٤٤٣	٠,٠٤٧٥	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views

٤-٥ اختبار الارتباط الذاتي:

تم اســـتخدام اختبار Breusch-Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتضح من النتائج في جدول(٤-٢) ومن خلال قيمة الاحتمالية والتي كانت اكبر من ٥% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ، ورفض الفرضـــية البديلة بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(٤-٢) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	٠,٥٦٤٦٩٧	**Prob. F(٢،٢٢)**	٠,٥٧٦٦
Obs*R-squared	١,٣٦٧٢٢٢	**Prob. Chi-Square(٢)**	٠,٥٠٤٨
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID			
Method: Least Squares			
Date: ٠٤/٢٠/١٩ Time: ١١:٥٥			
Sample: ١٩٩٠ ٢٠١٧			
Included observations: ٢٨			

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٦ اختبار تجانس التباين للأخطاء:

تم اســـتخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، حيث يتبين من النتائج في الجدول رقم(٤-٣) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أكبر من ٥% إلى تجانس التباين الأخطاء وبالتالي يتم قبول الفرضـــية العدمية التي تنص على تجانس التباين الأخطاء، ورفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم تجانس التباين الأخطاء.

جدول(٤-٣) نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
٠,٣٧٩٤	Prob. F(٣،٢٤)		١,٠٧٢٤٧٤	F-statistic
٠,٣٤٦٣	Prob. Chi-Square(٣)		٣,٣٠٩٩٣٣	Obs*R-squared
٠,١٣٧٩	Prob. Chi-Square(٣)		١,٤٣٠١٩١	Scaled explained SS
			Test Equation:	
		Dependent Variable: RESID^٢		
		Method: Least Squares		
		Date: ٠٤/٢٠/١٩ Time: ١١:٥٥		
		Sample: ١٩٩٠ ٢٠١٧		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٧ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

تم استخدام اختبار Jarque-Bera، حيث يستخدم هذا الاختبار لمعرفة فيما إذا كانت الأخطاء موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا. وقد بين اختبار Jarque-Bera ان الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي حيث يتبين ذلك كما في الشكل (٤-١) ومن خلال قيمة المعنوية التي كانت أكبر من ٥% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن توزيع الأخطاء يتبع التوزيع الطبيعي.

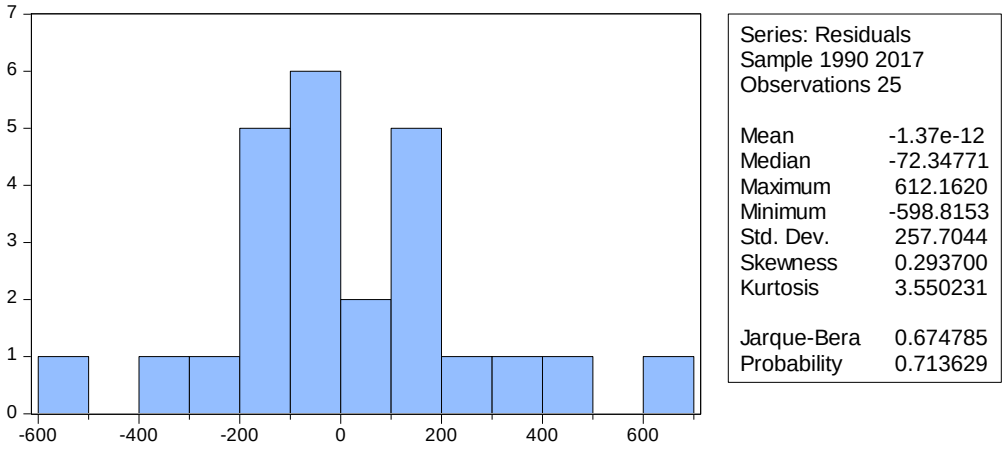

الشكل(٤-١) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

وبعد إجراء الاختبارات القبلية التي يتطلبها الانحدار المتعدد أصبحت البيانات جاهزة للتحليل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٨ نموذج الدراسة:

بالاطلاع على الدراسات السابقة تم صياغة النموذج التالي:

$$RGDP = \beta_0 + \beta_1 EX + \beta_2 IM + \beta_3 REM + \varepsilon_t$$

حيث أن:

RGDP : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي).

EX:الصادرات.

IM:المستوردات.

REM: حوالات العاملين.

ε_t : حد الخطأ.

β_0 : مقطع الانحدار .

β_1, β_3 ، β_2: معاملات الانحدار لقياس اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٩ فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:.H لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤٠,٠٥) للصادرات والمستوردات وحوالات العاملين على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (١٩٩٠-٢٠١٧).

ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

-**H**.١لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤٠,٠٥) للصادرات على النمو الاقتصادي الأردني.

-**H**.٢لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤٠,٠٥) للمستوردات على النمو الاقتصادي الأردني .

-**H**.٣ لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤٠,٠٥) لحوالات العاملين على النمو الاقتصادي الأردني .

الجدول(٤-٤) يبين نتائج الانحدار، نلاحظ من خلال النتائج ما يلي:

- وجود تأثير ايجابي ومعنوي للصادرات على النمو الاقتصادي الأردني إذ بلغت قيمة المعنوية ٠,٠٠٠٠، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (**H**.١: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤٠,٠٥) للصادرات على النمو الاقتصادي الأردني، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α≤٠,٠٥) للصادرات على النمو الاقتصادي الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عدم وجود تأثير معنوي للمســـتوردات على النمو الاقتصـــادي الأردني إذ بلغت قيمة المعنوية ٠,٥٤، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية (**H.٢**: لا يوجد إثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤٠,٠٥) للمستوردات على النمو الاقتصادي الأردني، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α≤٠,٠٥) للمستوردات على النمو الاقتصادي الأردني.
- وجود تأثير ايجابي ومعنوي لحوالات العاملين على النمو الاقتصادي الأردني إذ بلغت قيمة المعنوية ٠,٠٠٠٠، وبالتالي يتم رفض الفرضـــية الفرعية الثالثة (**H.٣**: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصـــائية عند مستوى معنوية (α≤٠,٠٥) لحوالات العاملين على النمو الاقتصـــادي الأردني، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α≤٠,٠٥) لحوالات العاملين على النمو الاقتصادي الأردني.

- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن ٧٩% من التغيرات في النمو الاقتصادي الأردني،تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسة التي تنص على انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤٠,٠٥) للصادرات والمستوردات وحوالات العاملين على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)،وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α≤٠,٠٥) للصادرات والمستوردات وحوالات العاملين على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (١٩٩٠-٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– كما يتبين من خلال احتمالية ال F(٠,٠٠٠٠) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

جدول(٤-٤) نتائج اختبار الانحدار المتعدد

Dependent Variable: RGDP				
Method: Least Squares				
Date: ٠٤/٢٠/١٩ Time: ١١:٥٣				
Sample: ١٩٩٠ ٢٠١٧				
Included observations: ٢٨				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	٢١٣٣,٥٦٣	١٣٣,٢٧٨٥	١٦,٠٠٨٣١	٠,٠٠٠٠
EX	٠,٩٦١٣٩٢	٠,١٤٩٦٣١	٦,٤٢٥٠٧٧	٠,٠٠٠٠
IM	-٠,٠٤٧٦١٨	٠,٠٤٤٩٨١	-١,٠٥٨٦٢٣	٠,٣٠٠٣
REM	١,٢٩١٥٤٢	٠,٢٠٧٥٥٢	٦,٢٢٢٧٥٠	٠,٠٠٠٠
R-squared	٠,٧٩١٤١٤	F-statistic		٩٢٣,٧٣٧٢
Adjusted R-squared	٠,٧٧٠٣٤١	Prob(F-statistic)		٠,٠٠٠٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥-١ النتائج:

وتبين من خلال النتائج ما يلي:

أ- جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، لذلك لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من ٥% لكلا الاختبارين، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.

ب-وجود تأثير ايجابي ومعنوي للصادرات على النمو الاقتصادي الأردني حيث بلغت قيمة المعنوية ٠,٠٠٠٠، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (**H**.١: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤٠,٠٥) للصادرات على النمو الاقتصادي الأردني، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α≤٠,٠٥) للصادرات على النمو الاقتصادي الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج-عدم وجود تأثير معنوي للمستوردات على النمو الاقتصادي الأردني حيث بلغت قيمة المعنوية ٠,٥٤، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية (**H.٢**: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α≤٠,٠٥) للمستوردات على النمو الاقتصادي الأردني، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α≤٠,٠٥) للمستوردات على النمو الاقتصادي الأردني.

د- وجود تأثير ايجابي ومعنوي لحوالات العاملين على النمو الاقتصادي الأردني حيث بلغت قيمة المعنوية ٠,٠٠٠٠، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة (**H.٣**: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤٠,٠٥) لحوالات العاملين على النمو الاقتصادي الأردني،وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α≤٠,٠٥) لحوالات العاملين على النمو الاقتصادي الأردني.

ه- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن ٧٩% من التغيرات في النمو الاقتصادي الأردني،تعود إلى المتغيرات المستقلة، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسة التي تنص على انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤٠,٠٥) للصادرات والمستوردات وحوالات العاملين على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)،وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوىا لدلالة(α≤٠,٠٥) للصادرات والمستوردات وحوالات العاملين على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (١٩٩٠-٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و- كما يتبين من خلال احتمالية ال F(٠,٠٠٠٠) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-٢ التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

١- لقد كانت للصادرات تأثير ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي لذا توصي الدراسة على أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في الأردن العمل على اتخاذ كافة الإجراءات للعمل على زيادة الصادرات.

٢-لقد كانت حوالات العاملين تأثير ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي لذا توصي الدراسة على أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في الأردن العمل على اتخاذ كافة الإجراءات للعمل على زيادة حوالات العاملين في الخارج.

٣- لقد كانت للمستوردات تأثير سلبي وغير معنوي على النمو الاقتصادي في الأردن لذا توصي الدراسة على أصحاب القرار السياسي والاقتصادي للعمل على المحافظة على معدلات المتدنية للمستوردات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أحمد، محسن إبراهيم (٢٠١٦). تقويم أثر تحويلات العاملين المصرين بالخارج في الاقتصاد المصري للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤)، مجلة جامعة التنمية البشرية، مجلد ٢، عدد ٣، ص ٢٧٣-٣١١.
- الفرجاني، نادر (١٩٨٨). سعياً وراء الرزق، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
- نجا، علي عبد الوهاب (٢٠١٦). العلاقة بين التحويلات المالية للعاملين بالخارج والتطور المالي والنمو الاقتصـــادي في مصر خلال الفترة الزمنية (١٩٧٥-٢٠١٢)، المجلة العلمية لكلية الدراســـات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الإسكندرية، المجلد ٢، العدد ٢٠١٦.
- أبو جامح، جابر(٢٠١٦). أثر التجارة الخارجية على النمو والتنمية الاقتصـــادية في فلسطين (١٩٩٥-٢٠١٤). مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية، مجلد ٩، عدد ٣٠، ص١٨٤٨-١٨٧٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أبو ليلى، زياد محمد عرفات (٢٠٠٥). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الأردن للفترة ١٩٧٦-٢٠٠٣، رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، دار المنظومة، ص ١-٩٤.
- ال شبيب، دريد كامل (٢٠١٩)، الاسواق المالية والنقدية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباع، الاردن ، عمان.
- البطاينة، محمد فواز (٢٠١٧)، أثر مشكلات الصادرات الأولية على النمو الاقتصادي في الأردن، دراسة تحليلية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك.
- بوفحص، حاكمي، (٢٠٠٩) الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجائر-المغرب-تونس، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد ٧، جامعة وهران، الجزائر، ص٦-٧.
- ارشيد، محمود عبدالكريم،(٢٠١٠) النظريات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي،دار النفائس للنشر والتوزيع،عمان-الاردن.
- التقرير العربي الموحد، تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية، ٢٠٠٦، ص٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- جبلز، مالكوم (١٩٩٥)، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبد الله، وعبد العظيم، مؤسسة المريخ للنشر والتوزيع، الرياض.
- حسين، عمر، (١٩٩٢)، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، مصر. ص٢٠١٤-٢٠١٦.
- الحلو محمد ابراهيم (٢٠٠٧)، أزمة المديونية الدولية على دول أمريكا اللاتينية، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، المجلد (٢)، ص١٣.
- الحمودي سليمان (٢٠٠٦)، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر، الرياض.
- الحموري، قاسم والقلعاوي، أسامة، (١٩٩٩)، تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، العدد العاشر، ص٢٧١-٣١٤.
- خلف، فليح حسن، (١٩٨٦)، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكتب للنشر والطبع، الموصل.
- رمزي زكي، (١٩٨٧) تحويلات العاملين العرب بالخارج: آثارها ووسائل تنظيم الإفادة منها، المعهد العربي للتخطيط، دار الشباب للنشر والتوزيع، قبرص، ص١٤٨-١٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الزيود، حسين علي، و بولشعور، شريفة (٢٠١٠)، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر (٢٠٠٠-٢٠٠٩)، جامعة آل البيت – الأردن، دراسة منشورة في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا (العدد الثامن) ص ١٧٥-١٩٨.
- سلمان، محمد صالح (٢٠١٠)، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥) دراسة قياسية، بغداد، متاح على: http://www.iasj.net/iasj?func=fultext&aId=٦٤٣٥٩ تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١/٢٦، ص٢.
- السيريتي محمد ونجا علي عبدالوهاب (٢٠٠٨)، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة للطبع والنشر، القاهرة، ص٣٣٩.
- الشريف بدر مصطفى (١٩٩٥)، إستراتيجية احلال المستوردات والنمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير منشورة، دار المنظومة، الأردن.
- شطناوي، ميس عوض و الملاوي، احمد إبراهيم(٢٠١٦). أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تطبيقية (١٩٨٠-٢٠١٠)، مؤتة للبحوث والدراسات سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد١، المجلد ٣١، ص٢١٩-٢٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الشـــعلان، محمد عبد الله بن ابراهيم، دراسة التوافق في الصادرات والمستوردات بين الأردن والبلدان العربية المجاورة، رســـالة ماجســـتير منشـــورة، جامعة آل البيت، الأردن، ١٩٩٩.
- صـــالح مظهر محمد (٢٠١٥)، نظرية المراحل في التطور الاقتصادي واثر الصدمات الخارجية عليها، مجلة الرشيد، العدد (١)، ص١٩١.
- صـــالح، مظهر محمد، (٢٠٠٠)، نظرية المراحل في التطوير الاقتصـــادي، ماهية التفسير الاقتصادي للبديل السوسيولوجي، مجلة الرشيد، العدد الأول.
- صـــيدم، مأمون (٢٠٠٧)، تقرير: تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، غرفة التجارة، عمان- الأردن، ص٢.
- عبد الرحمان، تسابت (٢٠١٤)، تأثير الواردات على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠١٠، المجلة الجزائرية للاقتصـــاد والإدارة، العدد ٥، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، الجزائر.
- عبدالحميد احمد محمد (٢٠١٠)، الصـــدمات الاقتصادية وأثرها على بعض المتغيرات الكلية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ص١٧٣.
- عبدالحميد عبدالمطلب (٢٠٠٣)، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل، مجموعة النيل العربية، ط١، القاهرة، ص٧١.
- عجمية، محمد (١٩٨٣). مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضـــة العربية، بيروت، لبنان، ص ٥٥-٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عجمية، محمد عبد العزيز، وناصيف، ايمان عطية، ونجا، علي عبد الوهاب (٢٠١٠) التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الجامعة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- عطية، عبد القادر (٢٠٠٣). اتجاهات حديثة للتنمية، الدار الجامعية، مصر، ص ١١.
- الغالبي، عبد الحسين جليل عبد الحسن (٢٠١١)، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص١١٨-١١٩.
- الغزو حسين احمد الحسين (٢٠١٧)، النظرية الاقتصادية الكلية الفكر والسياسات، الطبعة الاولى، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، اربد، الأردن.
- الغزو، عبد الوهاب أحمد (٢٠١٣). أثر تحويلات العاملين في الخارج على الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، دار المنظومة، ص ١-٨٣.
- فخري سامر محمد (٢٠١٨)، التحليل القياسي لأثر الصدمات الخارجية على الاستثمار الأجنبي في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠١٦)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (١٠٧)، مجلد (٢٤)، ص٤٨٨.
- القاضي، عبد الحميد (١٩٨٢). مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، القاهرة، مصر، ص ١١٢-١١٧.
- قريبي، ناصر الدين (٢٠١٦). العلاقة بين هيكل الصادرات والنمو في الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية خلال الفترة٢٠٠٤-٢٠١٤،مجلة ابحات اقتصادية وادارية،مجلد٢٠، جامعة وهران-الجزائر.
- القريشي علي حاتم (٢٠١٤)، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الكتب والوثائق، بغداد، ص (٧٣-٧٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- القريشي، مدحت (٢٠٠٧). التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات. دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص٥٨.
- المجلة الجزائية للاقتصـــاد والإدارة (٢٠١٤)، أهمية المستوردات في التجارة الدولية، العدد (٥)، ص ١٧.
- كعبور ،ســـهير و صـــرارمة عبدالوحيد،(٢٠١٦)،قياس اثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصـــادي للجزئر للفترة ١٩٩٠-٢٠١٤مجلة العلوم الاقتصـــادية،التجارية وعلوم التسيير جامعة ام البواقي – الجزائر.
- مهنى، مريم عيسى (٢٠١٦). العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية تحليلية في ليبيا ١٩٨٠-٢٠١٠. أما راباك: مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد ٧ العدد ٢٠، ص ٦٥-٨٦.
- النجار، فريد، تسويق الصادرات العربية: آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٥.
- النجار، يحيى غني، وشـــلاش، آمال، (١٩٩١)، التنمية لاقتصادية النظريات والمبادئ والمشاكل والأساسيات، دمشق.
- نصـــر ربيع (٢٠٠١)، رؤية النمو الاقتصـــادي المســـتدامة في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
- هاشم كرار محمد (٢٠١٨)، الصدمات الائتمانية وأثرها على الأداء المصرفي دراسة في عينة من المصـــارف التجارية في العراق، رســـالة ماجســـتير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ص (٤٠-٤٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abdul Qayyum, ٢٠٠٨, Impact of Remittances on Economic Growth and Poverty: evidence from Pakistan. Available on line: http://researchgate.net/publication/٤٦٤٤٧٠٧٥
- Adegbogega, Raymond Rahaj (٢٠١٧). The Impact of Export and Import on Economic Growth in Nigeria: Evidence from VAR Approach, Journal of Management and Social Science, Vol. ٦, No. ٢, p. ٣٤٨-٣٦٤.
- Bakari, Sayef, and Mabrouki, Mohamed. (٢٠١٧). Impact of Exports and Imports on economic Growth: new evidenced from Panama. Jornal of Smart Economic Growth. ١(٢), P٦٧-٩٧.
- Bollers, Elton & Pile, Dennis (٢٠١٥).The Nexus between Remittances and Economic Growth: Empirical Evidence from Guyana, MPRA Paper, No. ٦٧٧٥٦.
- Buch, Claudia M.&Kucklenz, Anja, &Lemnchec, Marie Helene, "Worker remittances and capital flows, keil working paper, Germany, June ٢٠٠٢. P١٤.
- Darby, Michal R. (Intermediate Macroeconomics) international student edition, MCGRAW- hill, Kogakusha.Ltd, University of California. Los Angeles, ١٩٧٩, P٢١٥.
- Empirical Study of Jordan, Jordan Journal of Economic Science, Vol. ٤, No. ١, pp. ٧٧-٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Gujarati, D and Porter, D. (٢٠٠٩). **Basic Econimetrics**, (٥thed.).International Edition, McGraw Hill.
- Hashim, Khairal&Masih, Mansur (٢٠١٤).Causes Economic Growth in Malaysia: Export or Import? , MPRA Paper, No. ٦٢٣٦٦.
- Honz D-Kurz and Nerisalvadori, The theory of economic growth: a classical perspective –nerisalvadori, unirersity of pisa, Italy,٢٠٠٠.
- Magableh, Sohail I. (٢٠١٧), Inflow Remittances and Economic Growth: an Empirical study Of Jordan, Jordanian Journal of Economic Sciences. vol.٤ Issue١, pp.٧-٩٠
- Magableh, Sohail I. (٢٠١٧). Inflows Remittances and Economic Growth: An
- Mazumdar,J. (٢٠٠٢) Imported machinery and growth in LDCs. Journal of Development Economics. ٦٥.p. ٢٠٩-٢٤.
- Mckinnon, Ronald I. (١٩٧٣). Money and Capital in Economic Development. (Washington: The Brokkings Institution).
- Meyer, Deitmar&Shera, Adela. "The Impact of remittances on economic growth: An econometric model". EconomiA (٢٠١٦), http://dx.doi.org/١٠,١٠١٦/j.econ.٢٠١٦,٠٦,٠٠١
- Nelson and Plosser(١٩٨٢),trend and random walks in macroeconomic time series, journal of monetary economics,١٠،١٣٩-١٦٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- OCED, International Migration outlook, ٢٠٠٦, P١٤٦-١٤٧.
- Phillips and Peron,(١٩٨٨), Testing for unit root in time series regression biometeriku,٧٥,pp.٣٣٥-٣٤٦.
- Saaed, afafAbdull J. &Hussain, Majeed Ali, (٢٠١٥) Impact Of Exports and Imports on Economic Growth: Evidence from Tunisia. Jornal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences ٦ (١):١٣-٢١.
- Salvatore, D. (٢٠١٣). International Economic. Printed in The United State of America.
- Seddighi and Lawler,(٢٠٠٠), Econometrics: practical pproach,London,Routledge,pp.٣٩٦.
- Smith, adam, (١٩٧٦), the weal of nations, Al dine press, New Yourk, USA.
- Stock and Watson,(١٩٨٩), New indexes of coincident and leading economic indicators, pp.٣٥١-٤٠٩, mit press national Bureau of economic research .
- Susilo, A. (٢٠٠٨), BukuPintarEkspor- Impor (Manajement Tata Laksana&TransportasiInternasional). Jakarta: Trans Media.
- Thirwall. A, ٢٠٠٣, Growth and development Palgrave Macmillan, England.
- Uprety, Dambor (٢٠١٧).The Impact of Remittances on Economic Growth in Nepal, Journal of Development Innovation, Vol. ١, No. ١, p. ١١٤-١٣٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- William R. Hosek (١٩٧٥). Op.cit, p. ٢٥١-٢٥٥.
- Yuri Yerdokimor, ٢٠١٢, practical gnidetocontemporary economies, Yuri Yerdokimor and book boon-com.
- Shera, A. & Meyer, D. (2013). Remittance and their Impact on Economic Growth, Social and Management Sciences, Vol. 21, No. 1, PP. 3-19.
- Abu Shihab, R.; Soufan, T. & Abdul- Khaliq, S. (٢٠١٤). The Causal Relationship between Export and Economic Growth in Jordan, International Journal of Business and Social Science, Vol. ٥, No. ٣, pp. ٣٠٢-٣٠٨.
- Al- Muhtaseb, B. (٢٠١٥). International Trade in Services and Economic Growth: The Case of Jordan, Jordan Journal of Economic and Sciences, Vol. ٢, No. ٢, pp. ١٩٧-١٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com